سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة – قصر القبة فى ٢٨ إبريل ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، محمد النبوى المهندس.. للصحة، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- العجز فى الميزانية وكيفية سده، ومناقشة جدوى استمرار مصنع الطائرات	١
٢- عبد الناصر.. القبض على تنظيم للإخوان المسلمين فى القوات المسلحة، وله اتصال بمدنيين من القضاء	٢
	٨

الموضوع	الصفحة
٣- قضية كمشيش والمحاكمة العسكرية	١٠
٤- عبد الناصر.. ضرورة تطهير القضاء	١٣
المتوقع فى عام ١٩٦٩ أن تكون الحرب فى الداخل فى غياب الحل العسكرى	١٤
٥- تأثير الإخوان المسلمين على الأئمة، ومراقبة نشاطهم فى الجيش	١٦
٦- مشاكل الاتحادات الطلابية وكيفية حلها	٢٢
٧- محمد فائق.. المحاكم العسكرية وتحقيق العدل	٣٠
٨- عزيز صدقى.. مشاكل العمال، وضرورة تعريف العامل والفلاح قبل الانتخابات	٣٢
٩- مناقشة العلاوات	٣٩
١٠- الحاجة الى الإصلاح المالى	٤٣-٦٠

سرى للغاية

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/٤/٢٨

بحث المجلس عددا من المسائل الداخلية الهامة فى مقدمتها:

- الإطار العام لمشروع الميزانية الجديدة.
- أسس الإصلاح الاقتصادى فى وحدات القطاع العام، واستقر الرأى على إجراء عدة دراسات تستهدف تحقيق الكفاية الاقتصادية لمؤسسات وشركات القطاع العام وقطاع الخدمات.
- بعض الموضوعات المتعلقة ببيان ٣٠ مارس، بمناسبة لقاءات الرئيس عبد الناصر بقوى الشعب العاملة.
- وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، قدم السيد محمود رياض تقريرا الى مجلس الوزراء عن رحلته الأخيرة للاتحاد السوفيتى وبعض دول شرق أوروبا.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٢٨ إبريل ١٩٦٨

عبد الناصر: عامل إيه يا دكتور حجازى؟

حجازى: شغال.. يعنى قربنا نخلص.

عبد الناصر: فيه أمل يعنى ولا مفيش؟

حجازى: لا.. أمل عظيم جدا.

عبد الناصر: أمال النهارده صدقى بيقول لى فيه عجز ٢٠٠ مليون باين، وهتجيبه منين؟

حجازى: والله فيه شوية إجراءات لازم تؤخذ على مستوى القطاع العام بالذات قبل منخش فى أى إجراءات اقتصادية؛ لأن جزء كبير من المبالغ اللى جايبة العجز عبارة عن إعانة سد عجز فى بعض المؤسسات، يخيلى إن لازم يؤخذ فيها قرارات حاسمة وجذرية بحيث يبان الموقف بتاعها. دى هتشيل جزء كبير؛ لأن دول ٦٤ مليون تقريبا غير خسائر شركات حوالى ٦٤ مليون، فطبعا دى بتضخمها، وبعدين الدين العام فيه شوية تسويات بنحاول دلوقتى نعملها على أساس الفوائد.

برضه فكرة إن قطاع الخدمات بيتحمل بفايدة لإعانة سد العجز الخاص بقطاع الخدمات؛ عمليات بتتراكم سنة بعد أخرى يعنى. والحقيقة قطاع الخدمات، من الواضح السنين اللى فاتت كانت التخفيضات مستمرة لدرجة إن مبقاش فيه يعنى طبعا تخفيض أكتر من هذا.

بعدين الجزء الخاص بالشئون الاجتماعية النهارده، يعنى فكرت فى اقتراحات خارج الميزانية على أساس إن احنا بنعمل حاجة زى كساء شعبى بنتحمله دون أن تكون هناك ضريبة مباشرة عليه.

بعدين الإجراءات الاقتصادية اللى اتخذت قبل كده فيما يتعلق برفع أسعار بعض السلع، مجبتش النتيجة المرجوة منها؛ فدى عاوزة برضه إعادة نظر لتحسين برضه الموقف الخاص بيها.

يعنى يمكن إحنا بنفكر فى ضريبة أعمال يعنى بدل رفع الأسعار، إنما مفيش دراسات تفصيلية عليها، إنما ممكن. بعدين المشروعات والخطة يعنى فيما عدا الصناعة مجتلناش لسه، إنما كل المشروعات برضه أعتقد إن فيه مشروعات ممكن نختصرها بسهولة بما لا يؤثر على انتاجيتها؛ عاوزة يعنى شوية المشروعات جاهزة بالتفصيل. بناء على دراسة مواقف بعض المؤسسات بعض المشروعات هتقف فى السنة اللى جاية. دى اتقال لى إن قطاع الخدمات – إحنا الخطة حسب الأرقام – واخد فيها استثمارات مبالغ كبيرة نسبيا بالنسبة للظروف اللى احنا فيها يعنى؛ فبرضه بيتهيألى سهل إن احنا نقدر نستفسر فى استثمارات قطاع الخدمات. يعنى يبان الصورة ماهياش وحشه أوى، إنما فى نفس الوقت عاوزة الحقيقة إن احنا بعض المشاكل اللى تراكمت على مر السنين اللى فاتت نحسنها مرة واحدة ودون أن تؤثر.

برضه طلبات القوات المسلحة عاوزة دراسة أكثر.

عبد الناصر: ماهو القوات المسلحة السنة دى معلش نديهم يعنى، لكن السنة الجاية بنرجعهم نمسكهم بس طبعا هم بالنسبة للعملات الصعبة برضه بيقولوا لنا طلباتهم.

حجازى: هو برضه عشان نوقع الطيارات برضه فيه بعض المشاكل الخاصة بالتشغيل يعنى نفسه.

عبد الناصر: لا.. إحنا وقفنا دلوقتى عملية الطيران والكلام ده.

حجازى: لا.. النهارده كنا بناقش.

البشرى: كنا بناقش مع الدكتور حجازى فى حدود السياسة، هو السياسة الأخيرة اللى قلتها سيادتك هو إحنا وقفنا.

إحنا عندنا دلوقتى الجزء الأخير فى المحرك، لما ركب على الطيارة الهندية كان محرك واحد طلع قدر يوصل لسرعة أعلى من سرعة الصوت فى الطيارة الهندية، هنشتغل بالأقرب لنا فالمحرك عندنا بيتصنع على مستوى قريب جدا من حد الأداء، عندنا عينة من الطيارة اللى هى V3 زى – برضه اتكتب فى التقرير – ماهيش عاوزة ولا مليم. الأجزاء الموجودة وبتشغل دى معادها محطوط على المحرك الموجود ده، إنها تطلع بيدينا سرعة المفروض إنها تصل الى ١,٦ – ١,٧ يعنى أعلى من سرعة الصوت؛ دى مافيهاش حاجة يعنى دى مش مطلوب فيها حاجة ولا مليم.

الحاجة الوحيدة اللى بعد كده فى الطيارة V4 – ودى برضه موجودة فى التقرير كمان – عبارة عن كل اللى لازمنا ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من ميزانية السنة دى، على ٦٨/ ٦٩ مفيش مليم هيتصرف على مشروعات الطيران. دى الطريقة اللى اقترحناها للتوقف؛ عشان ميحصلش إن احنا نخسر نفسنا خسائر زيادة عن اللازم؛ يعنى عملنا تكفئة فى هذه العملية وقفلنا بقى المشروعات الخاصة كلها على هذا الأساس. بالمثل حصل فيما يختص برضه نفس الأساس اللى اتبعناه فى العمليات دى فى حدود اللى موجود بنعمل شوية تجارب؛ لأن عندنا أمل الى إن التجربة التانية هيكون الـ control system كويس.. فده فيما يختص بالمشروعات.

السياسة الجديدة اللى اتكلمنا فيها مع الدكتور حجازى، إحنا متفقين مع الأخ فوزى إن اللام ٢٩ دى أساسى، وعندنا لجنة دلوقتى فى تشيكوسلوفاكيا بتتفاوض على عملية التصنيع بتاعه اللام ٢٩ وهنعد أنفسنا إليها، وده هيعتبر العصب بتاع تصنيع الطيارات عندنا تدريب اللام ٢٩. بعد كده دخلنا فى سكتين.. إن احنا عندنا الوحدة بتاعة مصنع المحركات قلنا إن احنا نستغلها، وفعلا فيه عندنا النهارده بنشتغل فى حاجات بنص مليون جنيه للسوق المحلى جبناها لشركه السيارات عبارة عن دروف.

النهارده بنقول: لو يدونا ٢٥٠,٠٠٠جنيه استثمار، بنبقى على ضوء المعدات اللى موجودة بيخلى العمليات دى تبقى أكثر اتصالا؛ بحيث إن احنا نقدر ندى شركة النصر للسيارات الاحتياج بتاعها بالكامل فيما يختص بهذه العملية. ودى عملية فعلا مهمة ومش موجودة فى أى مصنع من المصانع اللى عندنا، وكنت بعت الدكتور عزيز ود. عزيز عمل لجنة لدراسة هذا الموضوع.. لجنة مشتركة.

مطلوب مننا فى مصانع الطيران فى استثمار الدكتور حجازى، وما يختص باللام ٢٩ وما يختص ببعض معدات تكميلية علشان نستغل المعدات ونستغل الأفراد فى خدمة الصناعة والنقل العام، وأظن النقل هنا على الأخ على يعنى واخد شغل كتير أوى من مصانع الطيارات.

فيما يختص بالصواريخ، قفلنا القاهر والظافر واتجهنا اتجاهات فيما يختص بالصواريخ، وعندنا ماشيين فيهم اللى هما ١٣٨ مل و ٢٥٠ مل.

ف. فوزى: الأبحاث بس.

البشرى: الأبحاث لغاية مرحلة الـ prototype، أيوه متفقين.

حجازى: لو سمحت يافندم ده هيكلف حوالى ١١ مليون عجز إضافة الى اللى عندنا.

عبد الناصر: لا.. لا يعنى مصانع الطيارات مبنديش فلوس إن شاء الله يقفلوا!

البشرى: يافندم ده ١,٤٨٠,٠٠٠ على الكلام اللى بيقوله.

عبد الناصر: موضوع كل سنة يعنى الحقيقة الواحد سنة وصل ٣٦ مليون!

حجازى: لا.. ١١.

عبد الناصر: ١١.

حجازى: السنة دى هيتكلف ١١؛ لأن الانتاج هيطلع معنديش موارد له فلازم أدبر له موارد.

البشرى: لو سمحت لى..

عبد الناصر: ولاّ هم مرتبات العمال يعنى؟

حجازى: لا.. ٧ مليون مرتبات العمال.

عبد الناصر: فوق الـ ٧ مليون.

حجازى: فوق الـ ٧، ٤ يعنى هو العجز كله؛ لأن عندهم موارد وعندهم استخدامات، الفرق المفروض تمويله ١١ مليون حسبناه النهارده، فـ ١١ مليون نقدر نقول منه ٧ عمال يبقى كام؟ ٧ مليون عمال يبقى ٤ مليون.

عبد الناصر: طب ليه؟

البشرى: هو برضه حسبة عايزة..

عبد الناصر: نبقى نتكلم فى لجنة الخطة برضه.

البشرى: هو كله ١,٤٨٠,٠٠٠ استثمار، حاطين منهم إحنا حوالى ٧٠٠,٠٠٠ للام ٢٩ كتقدير؛ لأن اللجنة موجودة فى تشيكوسلوفاكيا، وهتيجى بعدين. وبعدين حطينا ٢٥٠,٠٠٠ جنيه للوحدات اللى هتصنع حاجات مستلزمات للسيارات ومستلزمات للسوق المحلى.

عبد الناصر: والله أنا عايز تانى أتكلم فى اللام ٢٩، إذا كان التصنيع هيبقى أغلى من الشرى نشترى ولانصنعش، نبحث على هذا الأساس ولاّ هتطلع الطيارة بـ ١٠ مليون جنيه؟!

البشرى: عندنا المعدات كلها موجودة.

ف. فوزى: هو تجميع فقط.

عبد الناصر: آه.. طب ماعايزين نحسب تكاليف التجميع إيه وتكاليف الشرا إيه؟ إحنا بنشتريها بـ ٥٠ ألف أظن.

ف. فوزى: هو التجميع هيطلع أرخص طبعا.

عبد الناصر: أرخص؟

صوت: لا.. مايطلعش.

ف. فوزى: تجميع أقل من التصنيع.

عبد الناصر: يعنى لازم نحسب برضه.

البشرى: نحسبها يافندم، هتيجى اللجنة يوم ٣٠ نحسبها، القصد يافندم يعنى فيه عندنا معدات موجودة بـ ٣٠ مليون جنيه.

عبد الناصر: طب ما إحنا نشغلها فى أى حاجة.

البشرى: جزء كبير جدا منها خاص للطيران.

عبد الناصر: لا.. والله لو الألمان شاريين كانوا عملوا مصنع طيارات، وبعدين بطلوا وأنتجوا فى المصنع حاجات تانية، وممكن حتى تستعينوا بيهم فى هذا الموضوع.

البشرى: ممكن يعنى يجوز فى الأتوبيسات ممكن يعنى.

حجازى: وأنا لى صورة جاهزة تقريبا، يعنى إحنا بكره عندنا جلسة الصورة العامة، استوفينا كل اللى ممكن فى داخل البيانات المتاحة علشان نعرض صورة واقعية، وبعدين بندرس إحنا فى الإجراءات دلوقتى.

عبد الناصر: وعايزين مع الميزانية.. الميزانية النقدية.

حجازى: بنعد الميزانية على ضوء الميزانية النقدية بتاعتى والتخطيط، أيضا دراسة المشروعات تفصيليا برضه معروضة يعنى.

البشرى: هو بس حابب أقول: عندى الحاجات موجودة فعلا، وبقول: نطلعهم الطيارات يبقى أفضل الواحده بـ ١٠ آلاف بـ ٢٠ ألف تبقى موجودة، وبعدين فيه حاجات..

عبد الناصر: محدش يشترى حاجة ملهاش قطع غيار، لأن إنت تعمل الطيارة دى هتبطل انتاجها هيبقى ملهاش قطع غيار، مفيش حد هيشتريها منك.

البشرى: هو أصل اتكلفت كتير يعنى.

عبد الناصر: إحنا برضه مش عايزين نبقى عاطفيين فى الموضوع الحقيقة! (ضحك)

البشرى: وبعدين يافندم يعنى العملية ماهياش ١١ مليون يعنى برضه الى أن ينظر ماهياش ١١ مليون، إعانة سد العجز نزلت عن السنة اللى فاتت بما يزيد عن ٤ مليون؛ لأن توسعنا فى الانتاج المدنى وتوسعنا فى العمل بتاعنا، هيحصل إنه يكون إعانة سد العجز السنة الجايه أقل من السنة دى بحوالى ٣ الى ٤ مليون جنيه؛ يعنى فيه تحسن فى الموقف العام.

حجازى: يعنى إحنا مش بنقول إعانة سد العجز معناها إعانة، إنما يعنى مطلوب من الخزانة تمويل ١١ مليون؛ جزء منها هيمثل خسائر، والجزء التانى هيمثل انتاج منعرفش مصيره إيه.. فمطلوب إن احنا هنمول ١١ مليون جنيه لهيئة الطيران.

البشرى: لا.. لو الانتاج زاد بس الصورة عشان تتضح للناس.

حجازى: لا.. ما أنا..

البشرى: يعنى الانتاج ده بقى عبارة عن مليون جنيه طيارات للام ٢٩، على سبيل المثال لو طلع ١٠ طيارات على نهاية السنة دى الأخ فوزى يحتاج لهم، بس ميزانيتى مافيهاش المليون.. دى نقطة. وبعدين لو طلع عندنا ذخيرة زيادة حاجة بتاعة ١,١٨٠,٠٠٠ إضافى على البرنامج اللى كنا متحملينه، وبعدين العقد الجديد بـ ٨٥٠,٠٠٠ جنيه ملوش فلوس فى القوات المسلحة. فهو تضخمت عندنا حجم عمل، إحنا هنقوم بحوالى ٤ مليون إنما ملوش بند فى ميزانية القوات المسلحة، فالدكتور حجازى قال: نموله لسد عجز، إنما هو فى الواقع شغل وانتاج فلما نقول سد العجز ١١ بتبان صورة ضخمة أوى، إنما هو فى الواقع سد العجز يعنى تحسن عن السنة الماضية بـ ٣ مليون جنيه إعانة سد العجز.

عبد الناصر: يعنى عموما لما تبقوا جاهزين نبقى نعمل.

حجازى: أنا يافندم محضر مذكرة فى الموضوع؛ لأنه يعنى أنا ميزانية القوات المسلحة عندى والتوزيعات بتاعتها عندى على القطاعات المختلفة فى البلد.. يعنى كل جهه هتاخد أد إيه من الميزانية؛ فطبعا علشان أوفق بين الجهات نحاول نضبط الأرقام فى كل جهة. فأنا بأعد مذكرة بناء على مناقشات النهارده وميزانية القوات المسلحة، ونعرضها فى لجنة الخطة يعنى.

عبد الناصر: هو أنا كنت اتكلمت مرة على أساس إن فيه فى القوات المسلحة عملية تنظيم بالنسبة للإخوان المسلمين، مسكنا أو مسكوهم قيمة ١٠ – ١٢ يوم وحصل اعترافات من الضباط، وطلعت العملية الحقيقة متصلة بناس مدنيين بالذات واحد مستشار فين؟

أبو نصير: مستشار مساعد فى دار القضاء الحكومى.

عبد الناصر: وهو اللى كان محرض، يعنى هم الأولاد كانوا الأول عملية دين، ولكن هو اللى حرض على عمل اغتيالات وعمل تنظيم فى الجيش وإدى فتاوى، وقال لهم: يعنى إن أنا ممكن أعمل دستور مؤقت فى نص ساعة ونعمل مش عارف إيه وكلام من هذا الشكل. طبعا على ما قالوا على أسامى الناس المدنيين يظهر الراجل عرف إن اتقبض عليهم فاختفى.

أبو نصير: بقاله أسبوع مختفى.

عبد الناصر: وهو قال: إن معاه ناس.

ف. فوزى: ٣ مدنيين.

عبد الناصر: نعم؟

ف. فوزى: ٣ مدنيين آخرين.

عبد الناصر: لا.. هو قال فى كلامه مع النائب: إن معاه ١٥ واحد ومستعدين يقوموا بعمليات اغتيال، وطبعا الكلام كله إن الفساد والناس ومش فاهم إيه والبارات والكازينوهات والنسوان اللى بيمشوا بالليل، وابتدت العملية فى ضرب البارات ورمى القنابل. الضابط ده كان قبل كده فى الإخوان المسلمين وكان فى عملية قنابل سنة أظن ٥١. والمستشار ده كان قبض عليه فى محاولة الاغتيال اللى عملوها الإخوان سنة ٥٤، كان محامى وبعدين اتساب وبعدين دخل الحكومة، الولاد اتكلموا يعنى قالوا على الضباط.

طبعا هى العملية فيه تبليغ عنها من الأول من أول ما ابتدى الكلام على هذا الشكل، أول ما طلع عنهم شكل صلاة وبس حصل تبليغ، وكان الحقيقة أنا قلت للفريق فوزى: تخلص العملية قبل مايتسعوا ونجيب ناس أكتر بدون داعى، هم اللى اتمسكوا أظن ٩ ضباط.

ف. فوزى: ٩ ضباط و٣ و٤ مدنيين والضابط اللى فى المعاش.

عبد الناصر: آه.. الحقيقة بالنسبة لعملية الجيش، يعنى هم كانوا كلمونى وقالوا لى: إن الجيش يباشر العملية ولاّ نديها للنيابة؟ أنا قلت: الجيش يباشر العملية لسبب لا يمكن إن احنا نسمح باللعب فى داخل الجيش؛ لأن خصوصا أنا فى رأيى السنة الجاية هيحصل لعب كتير داخل الجيش من كل واحد، وقانون الأحكام العسكرية فيه مادة من مواده "إن أى عملية مدنية أى مدنيين يدخلوا يشتغلوا فى الجيش يطبق عليهم قانون الأحكام العسكرية"، ده غير المادة اللى أنا قلت إن احنا هنلغيها الخاصة بأى قضايا فيها مدنيين وعسكريين. الأولانية بقرار من رئيس الجمهورية وطبعا هذه المادة لا يمكن إن احنا نتنازل عنها؛ لأن ماحناش عايزين نترك الجيش كل واحد يدخل يعمل تنظيم يتصل بضابط ويقول له اعمل كذا وكذا.

فيه أى موضوعات عامة؟

أبو نصير: بس فى التحقيق سيادتك أمرت باحالة التحقيق.

عبد الناصر: ماهو القرار مضيت أنا القرار مضيت.

مراد: فيه موضوع خاص بقضية كمشيش اللى هتنظر أمام الدايرة العسكرية برئاسة الفريق الأول محمد الدجوى، هو كان سمعت من بعض القضاة إن القضية كانت منظورة أمام قاضى الإحالة ثم سحبت من أمامه وأحيلت الى الدائرة العسكرية. بعدين اتصلت بالسيد وزير العدل بين إن الكلام ده ماهوش صحيح لأنها محالة من الأصل الى هذه الدائرة، إنما لازال برضه الوضع دقيق لأن دى قضية كل اللى فيها مدنيين.

يمكن المثل اللى سيادتك ضربته دلوقتى إن فيه اختلاط مدنيين بعسكريين إن العسكريين هيحقق معاهم فى داخل القوات المسلحة يبقى عملية ارتباط بين الأشخاص العسكريين، إنما القضية دى كلهم مدنيين. ويمكن بعد بيان ٣٠ مارس، واللى اتقال يوم ٣٠ مارس إن احنا بنحافظ على القضاء العادى بالنسبة للقضايا العادية، وحسب قانون الطوارئ ممكن محكمة أمن الدولة تشكل بقرار من سيادتك إما أمام ٣ مستشارين أو ٣ مستشارين معاهم ٢ عسكريين أو قدام محكمة عسكرية كاملة. فهنا محالة الى محكمة عسكرية كاملة، فيمكن يعنى يخيل لى إن يمكن يدى أثر طيب فى وسط القضاء، لو دى أحيلت الى دائرة مدنية بحسب قانون الطوارئ.. برضه محكمة أمن الدولة يعنى مش هتروح المحكمة إنما برضه هتفضل أمام

محكمة أمن الدولة، خصوصا إن المحكمة العسكرية هتنعقد داخل دار القضاء العالى، وفيها عدد كبير من المتهمين فيها حوالى أظن ٢١ أو ٢٣ متهم، ولكل متهم محامى. ويمكن العملية شوية ماتمشيش، يعنى ميسرة لو إنها أحيلت أمام ٣ مستشارين مدنيين بيتهيألى تسيب أثر كويس فى القضا، وهيفضل هذا حسب قانون الطوارئ ومحكمة أمن الدولة برضه. والعملية تنظر عاديه يعنى حتى لو إحنا يعنى إذا قلنا: إنه مثلا هيتشدد فى تقدير الأدلة أمام قضاء عادى، إنما يعنى عملية إن القضاء يرتاح ويطمئن على إن فيه ثقة فيه وفيه اطمئنان إليه. يمكن دى تترك أثر كويس، أحسن مما لو إن يعنى متهم زيادة أو ٢ متهمين زيادة إتحكم عليهم بدل ما يفلتوا من القضاء؛ يمكن دى كانت تأثيرها لو وازنا بين الاتنين، يمكن تأثير العرض على القضاء العادى يمكن يكون تأثيرها أكبر.

عبد الناصر: هو فيه فرق بين الموضوعين، هو الكلام اللى أنا بقوله: يحاكموا أو يطبق عليهم قانون الأحوال العسكرية؛ يعنى يحاكموا قدام مجلس عسكرى مع الضباط، يعنى بيطبق عليهم ما يطبق على الضباط.. ده أظن المادة ٦.

ف. فوزى: ٦ من القانون.

عبد الناصر: من قانون الأحكام العسكرية، أما المحكمة العسكرية فهى مستمرة باستمرار.

أبو نصير: محكمة الأمن.

عبد الناصر: اللى هى محكمة الأمن، ودى عملية ماشية من سنة ٥٢ لغاية دلوقتى؛ إن قضايا الشيوعيين كلهم راحوا قدام محكمة عسكرية، فليه قضية الإقطاع متروحش قدام هذه المحكمة العسكرية؟! وبعدين النقطة الحقيقة المهمة إن فيه قرار صدر ليه نغيره النهارده؟! تغيير القرار النهارده ليه معنى كبير جدا. والحقيقة أنا برضه لسه ماعنديش ثقة فى رجال القضاء مع الاحترام للأخ نصير، يعنى مفيش ثقة بدليل الراجل اللى راح واللى كان متهم بالقتل وطلعوه براءة، يعنى إيه الإجراءات؟

أبو نصير: بأيد كلام سيادتك فى الموضوع ده، بناقشه مع القضاة يعنى يجب مايكونش فيها رعونة. القضية اللى محالة للدجوى هى القضية للى صدر فيها قرار – يعنى أنا دى غير دى – قرار أمام محكمة النقض.

مراد: يمكن لو أذنت لى سيادتك.. إن القضية الأولى هو مقدم الإحالة حكم من حيث انقضاء الدعوى بالتقادم على أساس إن الجريمة سقطت بمضى المدة؛ لأن كانت بيحاكمه عن قضية قديمة وأعيد فيها التحقيق وأدلة جديدة، ودى هى اللى قضى فيها والنيابة طعنت فيها. إنما القضاه بيقولوا لى: طيب ماهو فيه قضية إقطاع برضه كانت فى المنيا ونظرتها محكمة عادية فى المنيا وصدر فيها أحكام، طب بيقولوا: ليه عدم اطمئنان إشمعنى أمام محكمة المنيا فيه اطمئنان وصدر أحكام فعلا وبعدين أما نيجى فى القاهرة يبقى مفيش اطمئنان؟! وبعدين أنا بدى سيادتك سمعت إنه يظهر فيه حركة برضه هتتعمل فى المحكمة show يعنى، إنه هيحاولوا يعنى يحتكوا بالفريق الدجوى والمحامين هينسحبوا وهيعملوها حركة يعنى.

عبد الناصر: يعملوا يعنى مانخافش أبدا، يعنى إيه ما إحنا يعنى فى هذا الحكم هنواجه حركات show وحركات غير show والمهم إن احنا مانتراجعش، لأن واحد بيقول لى هاعمل حركة show بيمشوا المحامين.. إذا كانوا عايزين يمشوا يمشوا. كان فيه قرار صدر النهارده بإحالة هذه القضية الى المحكمة العسكرية، على أى أساس آجى ألغيه النهارده وأقول: لا.. أوديه محكمة تانيه؟! مستحيل!

مراد: على أساس فيه اتجاه جديد سيادتك ناديت به فى ٣٠ مارس.

عبد الناصر: قلت: إن مش هودى أحكام عسكرية؟

مراد: لا.. يعنى سيادتك.

عبد الناصر: لا.. بعد ٣٠ مارس وبعد الاستفتاء هودى محاكم عسكرية برضه طالما موجود قانون الطوارئ.

مراد: بس ما هو ماعندناش قانون للطوارئ يسمح بـ ٣ أنواع من المحاكم، طب نعملها محكمة فيها استشاريين وعسكريين، يعنى مثلا هم القضاة عايزين يطمئنوا إن فيه ثقة من الدولة فيهم.

عبد الناصر: لا.. هو مفيش! (ضحك) يعنى مفيش وأنا بقول: إن احنا لازم من الإجراءات اللى احنا هناخدها علشان نطمئن الى سيادة القانون إن احنا نطمئن الى القضاء. وأنا بعتقد علشان نطمئن الى القضاء لازم يبقى عندنا قضاء نظيف ١٠٠٪ أنا مش عايز قضاء متحيز. إحنا لم نتدخل فى القضاء طوال ١٦ سنة لدرجة إن احنا أفسدنا القضاء تركنا فيه المفسدين يرتعوا، فعلشان نطمئن الى القضاء وعشان مانرحش محاكم عسكرية يبقى لازم نطهر القضاء، وده لازم زى ما هنطهر المحافظين والسلك السياسى، وزى ما طهرنا الجيش وزى ما هنطهر رؤساء المدن وقطاعات الانتاج يبقى لازم نطهر القضا.

وعلى هذا الأساس يبقى الوحد يطمئن الى الناس، لكن لو تعلم أنت ما أعلمه أنا عما يدور فى القضا وفى نادى القضا، معرفش أبو نصير يعلم ولاّ مايعلمش؟ أنا ماطمئنش ويعنى هم حاسبين إنهم عندهم استقلال قضا، وفيه يمكن أبو نصير يقدر يشرح لكم موضوع القضا إذا حبيتوا.

دلوقتى فيه أحزاب وتكتلات وفيه فساد وفيه بلاوى، وأنا شوفت قضاة بنفسى بيضجوا من اللى بيحصل جوه. وأبو نصير ملكش أى سلطه الحقيقة، هو عنده واحد وكيل وزارة هو ماسك الدنيا كلها، والعملية الحقيقة إحنا من أول الثورة لغاية دلوقتى طهرنا فى كل الدنيا.. طهرنا فى البوليس وطهرنا فى الجيش وهنا وهنا، أما دول فاتسابوا بدليل الراجل المحامى اللى اتقبض عليه يوم حادثة إسكندرية، إتعين بعد كده فى القضاء ووصل الى مستشار مساعد! فحكاية الاطمئنان للقضاء أنا بقول: لسه مفيش اطمئنان للقضاء.

وبعدين برضه يعنى الحقيقة النهارده لو نتراجع فى هذا الموضوع، إحنا بنطمع فينا كل الدنيا، وإحنا الحقيقة النهارده يعنى وضعنا أقوى بكثير مما كان عليه فى الفترة اللى فاتت، وأعتقد إنكم إنتو حاسين بهذا، وأنا رأيى إن الموجة بتاعة الثورة المضادة بتنحسر وفى تقديرى انها بتنعزل وعايزين نعمل نشاط.

وبعدين الحقيقة السنة الجاية معرفش السنة الجاية هيحصل إيه؟! إحنا مش هنحرر سينا السنة الجايه أبدا؛ يعنى حل سلمى مفيش فايدة حل عسكرى لسه مفيش السنة الجاية، إذا مكناش هنمسك البلد ومنخليش أى واحد يتفلفص عشان الحرب هتكون فى الداخل الحرب مش هتكون على قنال السويس. وأنا يعنى بالذات وتذكر يا دكتور مراد يوم ما جيت عندى فى البيت قلت لك: إن احنا داخلين على وقت صعب وقد نحتاج الى أن نتخذ إجراءات شديدة مش كده؟ وهنضرب وهنضطر نواجه القوى المضادة. أظن كل الإخوان اللى جم فى الوزارة تقريبا أنا قلت لهم هذا الكلام، علشان كل واحد يعرف إحنا داخلين على سنة عايزة مننا يبقى قلبنا جامد ومانتاخدش بكلام يعنى مانجريش ورا كلام أى حد. طبعا الناس اللى هى مضادة عايزة الدنيا تبقى لوز علشان ينتشروا، إحنا ماعملناش حاجة ماقبضناش على حد قبضنا على ٣ فى الفترة دى من بعد مظاهرات الطلبة.. ٣ بس اللى قبض عليهم.

وأنا قلت لهم: إن أنا مش هتخذ أى إجراء من الإجراءات الإدارية ولا البوليسية، هنواجه العمل السياسى بالعمل السياسى لغاية بعد الاستفتاء، وبعد كده بنشوف عمليتنا هتكون إيه. وبعدين هم حتى كانوا كلمونى على العملية بتاعة الجيش وقالوا: نحولها لنيابة أمن الدولة، أنا قلت لهم: أبدا.. لازم الجيش نحافظ على حقه، أى واحد مدنى يتدخل فى الجيش الجيش يقبض عليه ويحاكمه بمقتضى قانون الأحكام العسكرية، وإذا تنازلنا عن هذا فيه ١٠٠ يد ويد هتلعب فى داخل الجيش.

وإنتو الحقيقة مابتحسوش بهذه المواضيع لأن الواحد يحس بيها، يعنى أنا مثلا قعدت الساعة ٢ أقرا القضية وأقرا الأقوال وأقرا كذا؛ واحد بيتكلم على دين ويصلى ويروحوا يصلوا الفجر فى الجامع وييجى واحد ياخدهم ويقول: لا ده جمال عبد الناصر هو اللى مسئول عن الفساد اللى فى البلد! الفساد اللى فى البلد ده موجود من أيام خوفو (ضحك) وعن النسوان اللى بتتسكع فى الشوارع أيضا أظن بتتسكع من أيام خوفو! (ضحك)

بعتبر إن العملية هى عملية اجتماعية أكثر منها عملية يضربوا الستات ولا يمنعوهم من الشوارع؛ يعنى لو أوجدنا لهؤلاء الناس عمل واشتغلوا اجتماعيا وزودنا الدخل مايطلعوش يتسكعوا فى الشوارع بالليل، هم بيطلعوا بالليل يتسكعوا ليه؟ بيتسكعوا علشان يجيبوا فلوس. لو إحنا عملنا هذا حسنا المجتمع واشتغلنا ممكن نغير من هذا، ولكن بيقولوا: ده هو ده اللى مسئول والحل الوحيد هو الاغتيال. يعنى طبعا هذا موضوع عرفناه طبعا فيه تلاقى قصد ده فيه مواضيع أخرى مش عارفينها.

كامل: لو أذنت لى بالكلمة فى هذا الموضوع، يعنى الواحد بيلاحظ إن الظاهرة دى يعنى فرخت، ويمكن إنها تفرخ يعنى مرات المرات، وبحس إنها يعنى يكون فيها عنصريين أساسيين ينبغى إن احنا برضه يبقوا فى ذهننا واضحين..

العنصر الأول هو العنصر المُستغِل والعنصر الثانى هو العنصر المستغَل، واحد منهم بيكون وقود لهذه الحوادث والثانى بيكون هو اللى حاطط نفسه وراها علشان خاطر يدفع دول ويستفيد من دول.

ولا شك إن هذه الدائرة لو قطعت مابين المستغِل والمستغَل، ممكن جدا إن احنا نتجنب كتير جدا من العناء والعذاب اللى احنا بنلاقيه كأفراد وكمجتمع من تفريخ دورى لهذه المؤامرات.

الصورة فى ذهنى كما يلى: إن احنا لما نيجى أولا – كما قلت سيادتك – إن احنا عايزين نقاوم الفكره بالفكرة ويقاوم هذا بالحل السياسى، فهل من الممكن إن الأساليب التى تستخدم الآن للتغرير بهذا العدد من الشباب تكون هى فى نفسها محل دراسة علمية وموضوعية؟ وبعدين نبتدى نعمل لها طريقة مقاومة علمية أيضا عن طريق المسجد وعن طريق أجهزة الإعلام، ومش شرط هتكون المقاومة مباشرة ولكن نقدر ندى على مدى طويل مثلا صورة المجتمعات كما حدثت فى تاريخ الإنسانية.

يعنى سيادتك بتتكلم وبتدى الأمثلة من عهد خوفو، أنا أذكر وسيادتك بتكملنى دلوقتى مثلا ما كان فى مصر فى عهد المقريزى من ٦٠٠ سنة، وكيف إن النساء كانت تخطف فى شوارع القاهرة وفى شارع الخليج بالذات، وعمال أتصور حالة مصر فى عهد المقريزى النهارده من ٦٠٠ سنة، وكيف إن الراجل كان يخشى على زوجته من الخروج ليلا فى القاهرة ألا تخطف! فدى صورة إحنا بنتصور أنا ما قبل العصر الحاضر كان عبارة عن عصر ذهبى فى تاريخ الإنسانية كلها؛ فالخطأ خطا تصور تاريخى أولا.

ثانيا: هناك خطأ أيضا فى تصور مسئولية الحاكم على المجتمع، إحنا بنتصور الحاكم كأنه على كل شئ قدير وكأن معه عصا سحرية يستطيع أن يغير بها أوضاع المجتمع، فالتغيير فى الواقع يأتى أولا من تصور مهمة الحاكم ومن تصور طبيعة الشعوب ومن تصور التطورات التى يمكن أن تحدث فى هذه الشعوب. من هنا إحنا محتاجين فعلا الى نوع من الحصانة الفكرية التى تعطى لشبابنا وخصوصا الشباب الصغير اللى هو يمكن أن يغرر بيه ويدفع الى طريق الجريمة وهو يظن أنه يندفع الى طريق الله!

اللى أحب أقوله بناء على هذا ما يأتى: بتيجى هذه القضايا وبتبقى عبارة عن عمل له جانبه العسكرى أو جانبه السياسى، ولكن أنا شخصيا بعتبر أنه أيضا عمل له جانبه العلمى وجانبه الاصلاحى الذى ينبغى أن يتناول بالدراسة العملية ونقدر نطلع من الجريمة المصل الذى يقى من جريمة مقبلة. فهل من الممكن إن هذه النواحى التى غرر بالشباب عن طريقها تكون مثلا محل علم فى يد الذين يعملون فى أجهزه الإعلام وفى توجيه الروح لهذه الأمة؟ ده السؤال.

بعتقد لو سيادتك يعنى بعد الخطوط الرئيسية يسمح بالاطلاع عليها فى هذه النواحى، وبعدين نقدر نعمل لها خط مقارن وتعرض على سيادتك ونعمل استراتيجية معينة لمقاومة انحرافات الشباب عن طريق الدين.

ده الاقتراح اللى عايز أقدمه.

عبد الناصر: هو طبعا موضوع استخدام الدين ده موضوع قديم مهواش موضوع جديد حتى من أوائل أيام الإسلام، واستخدم الدين فى الاغتيال وعمر قتل وعثمان. وبعد هذا حصلت يعنى مئات الاغتيالات لأكثر الناس؛ غاندى قُتل وإبراهام لينكولن قُتل وفيه المهاويس، الهوس الدينى ده أنا معرفش إزاى تعالجه! وبرضه أنا أما اتكلمت معاك قلت لك: إن العملية إحنا عايزين نلم الإخوان المسلمين الحقيقة مش عايز أحط حد أنا فى السجن، أنا عايز أحط حد فى السجن ليه؟! ممكن عن طريق المساجد وممكن عن طريق الأئمة وممكن عن طريق الجمعيات الدينية، وممكن عن كل هذه الطرق ننفذ الفكر والكلام اللى إنت بتقوله. لكن ده بيقول لهم: إن الكلام اللى بيقولوه ده مش مسلمين، والمسلم إذا إداك النصيحة اللى الأكبر منك هو بيتحمل التبعة بالنسبة ليك! بيدوا فتاوى زى الشيخ سابق ما كان بيدى الفتاوى سنة ٤٦ و٤٧ و٤٨، الشيخ سيد سابق ما هو كان برضه بيدى فتاوى وبعدين بتبقى العملية إحراج الحقيقة. معرفش إنت اشتغلت فى العمل السرى يمكن اشتغلت بقت العملية توريط.

كامل: اللى بيحصل إنه بتورط.

عبد الناصر: آه.. بيجى..

كامل: يقول له: أنا هدربك مثلا وأدربك علشان ده جزء من دينك، وبعد ما يدربه يتورط ويتعرف إنه يمسك سلاح فيضطر يمشى معاه فى الشوط لحد آخره؛ فلابد من إن المسألة تنقطع يعنى بهده الطريقة. صحيح كما قلت سيادتك إن المسألة قديمة ولكن طريقة استغلالها بتتغير مع تغير المجتمعات، يعنى النهارده ممكن ييجى يكلمه عن طريق مثلا فى مجتمعنا مش الكلام اللى هيقوله لو كان فى عهد بنى أمية أو فى العهد العباسى. فإحنا بدنا نشوف كيف تتجدد هذه الأساليب والأساليب الجديدة؛ علشان نقدر نطلع منه المصل اللى نديه لشبابنا فى هذه المرحلة بالذات. ولهذا أنا بعتبر فعلا إن هذه القضايا التى حدثت من الانحرافات السياسية باسم الإسلام، لم يستفد منها حتى الآن على أساس علمى سليم لتحصين المجتمع من أى انحراف مقبل؛ لأنها لم تخضع لدراسة علمية موضوعية ثم توضع هذه الدراسة العلمية بعد هذا فى خدمة المجتمع.

عبد الناصر: أنا بتهيألى أنت يمكن أكتر واحد يدينا دراسة عملية فى هذا لأنك كنت..

كامل: أنا مستعد يافندم، لو وضعت هذه الحقائق تحت إيدى.

عبد الناصر: أنت شوفت الناس دول كلهم.

كامل: أيوه.. يافندم.

عبد الناصر: يعنى اللى أنا عارفه شوفت الناس اللى كانوا معتقلين والناس اللى كانوا فى السجن، وتناقشت معاهم واتكلمت معاهم، وبعدين أنا ماشفتهمش وأنا بقرا التحقيقات يعنى فى قضية الإخوان المسلمين قريت التحقيق كله فى كل القضايا دى بقرا التحقيق.

ولكن وأنا بقول: عملية الجيش دى مش العملية نمرة واحد، دى العملية ٥٠٠ من أول الثورة لغاية النهارده أو أكتر من العملية ٥٠٠، وبييجى أى واحد يقول أنا معرفش حسنى ده راجل دين ولاّ أصلا مدعى إسلام متعرفش ولكن..

أبو نصير: من صغره لأن هو كان متهم بإلقاء القنابل سنة ٤٧ على سينما مترو بس برضه لعدم كفاية الأدلة؛ لأن المعترفين عليه عدل عن اعتراف نفسه، وبعد كده هو كان صاحب هنداوى اللى حكم عليه بالإعدام فى القضية اللى بعدها وقبض عليه فى مكتب هنداوى.

كامل: لو أذنت لى يافندم أنا هنظر ليها فرضا نعتبر إنها ظاهرة سياسية يعنى بيدرسها الدكتور نبوى كمرض وبائى بينتشر فى المجتمع، فبيخضع لدراسة عملية وبنطلع منه مصل؛ فلحد النهارده هل يمكن تطليع مصل لهذه العملية؟ ده اللى بنظر لها. إحنا بنتكلم عن مجتمع عصرى ومجتمع علمى، فكيف لا تخضع هذه الظاهرة الخطرة لدراسة علمية أصيلة فى هذا المجتمع؟ لحد النهارده مخضعتش!

عبد الناصر: وأنا مستعد أديك كل التسهيلات.

كامل: أنا يافندم مستعد.. مستعد يافندم وتحت أمر سيادتك فى أى لحظة، وهذه المسألة هدرسها وهقدم تقريرها لسيادتك متشكر أوى يافندم.

الشافعى: هو اللى الواحد يمكن فاهمه من الدكتور عبد العزيز، إنه هو بياخد الموضوع إنه مش جانب أمن فقط ولكن فيه جانب آخر لازم يمشى جنبا الى جنب مع اتجاه الأمن؛ بحيث إنه ده يدى البيئة الصالحة اللى يمكن استغلالها علشان استدراج هؤلاء الناس، وأيضا ميديش فرصة علشان الناس تهاجم أوضاع معينة بيستشفوا منها إنها ممكن استدراج الأولاد دول عن طريق تجسيمها وتجسيدها.

وفى هذا أنا أذكر فى سنة ٥٤، يعنى الى جانب إجراءات الأمن برضه كان فيه خط سير فى مجال الدعوة ومجال الإقناع فى المساجد – فعلا زى ما سيادة الرئيس تفضل – وكانت دى فعلا بتدى تكامل بالنسبة للموضوع، إنما لما بيتاخد بس جانب الأمن واحتياطات الأمن وإجراءات الأمن ويغفل الجانب الآخر فعلا هيدى البيئة الصالحة اللى ممكن باستمرار استغلالها واستخدامها وهم طبعا أسطوات فى هذا.

عبد الناصر: مين اللى هم أسطوات؟

الشافعى: الإخوان يعنى.

عبد الناصر: (ضحك)

كامل: أنا عندى دراسات تمهيدية فى هذا ولكن مش كاملة، لو حبيت يعنى سيادتك يعنى نحط خطوط رئيسية للدراسات الأولية تحت نظر سيادتك ولو وجدتها صالحة إن أنا أتابع عليها ممكن، ولو كنت تحب سيادتك إن يتحط عليها إضافات برضه قبل ما أبدأ فى دراسة موسعة لها إنى برضه آخد توجيهات سيادتك. وحتى من أيام عملى فى الاتحاد، كنت تكلمت فى هذا الموضوع مع السيد كمال رفعت وعملت تقرير تمهيدى فى هذا الموضوع؛ كيف يمكن الناس بإرداتها إنها تخضع وإن الشباب ده نفسه يصان فى أى مرحلة من مراحل التآمر إنى أديله out light يقدر يطلع بيه.

المسألة يعنى فى الواقع مسألة جوهرية، ومش بس متعلقة بالجيل بتاعنا ولكن متعلقة بشعب مؤمن طول عمره مؤمن وبيؤتى من ناحية يعتز بيها وهى دينه، ثم بعد هذا تدفع هذه الناحية دفعا سيئا شريرا الى إن يساء الى الشباب والى الإسلام والى فهمنا للإسلام، ثم بعد ذلك الى نظر المسئولين الى زيادة أقدر أسميه الكم الدينى فى نفس الشاب؛ يعنى النهارده أصبح الشاب يخاف إنه يكون مسلم أكتر من اللازم شوية لئلا يكون مظنة إنه هيقال عنه كذا وكذا فبقيت مشكلة الحقيقة، يعنى هو ممكن يكون طيب..

عبد الناصر: لا يعنى هو الأولاد دول بيصلوا، ده إحنا حاطين فى الجيش فى كل وحدة إمام وعاملين مصلى، وأنا أما طلعت فى زيارة للميدان كلمتهم على الدين وعلى المعاملة وعلى الإيمان؛ يعنى هنعمل إيه بقى؟! إلا إذا كان الواحد يعزل من البيت يروح يعد فى جامع ده هو هيبقى السبيل الوحيد لهذا الموضوع، ماهياش كده العملية العملية الحقيقة اختلاق الأسباب.

الجماعة دول من زمان موجودين ومعروف إنهم دينيين وناس كويسين لم يؤخذ ضدهم أبدا أى إجراء، معروف إنهم بيتصلوا بالعساكر، لكن أول ما تكلموا عن العمليات العنيفة واحد جه بلغ على طول واحد منهم أيضا واحد دين، هو جه قال: إن الموضوع بقى كذا كذا وهو بيعتبر إن ده ضد البلد.. الى آخره.

ثم واحد أيضا بلغ، على هذا الأساس مبقاش الدين هو المشكلة لأ.. بقى استغلال الدين هو المشكلة.

كامل: يعنى اللى بلغ لو هنا فعلا يورينا اليقظة اللى موجودة فيه وده الشئ اللى عايزين ننميه.. دى النقطة يافندم، إنه أول ما يحس إن فيه شئ بدا للانحراف على طول يروح موقف الدائرة.

فالفيصل بين الحق والباطل والخير والشر هو اللى ينبغى أن يوضح، وده يأتى عن طريق تصور سليم للدين، وتصور سليم للمجتمع ولإمكانيات التطور فيه، وتحت أمر سيادتك إن شاء الله.

وأحب أن أضيف إضافة أخيرة دون أن آخذ يعنى كثير من وقت المجلس، يعنى برضه فيما يتعلق بالقوات المسلحة اتكلمت مع الأستاذ حسين الشافعى والسيد الفريق أول محمد فوزى على أساس إيجاد تعاون مابين الوزارة ومابين الأئمة؛ على أساس تكوين برنامج مشترك للأئمة نفسهم وتزويدهم أسبوعيا بخطوط رئيسية للعمل، يستطيعوا إن هم يمشوا بيها ماشيه مع الخط الرئيسى.. يعنى مش خطبة نمطية، ولكن آيات أحاديث نماذج من تاريخ الإسلام موجودة بمراجعها؛ بحيث انها تكون عنده زاد فكرى يستطيع إن هو يتكلم بيه ونفس حتى الإيمان يبقى ماشى كويس وهو يوجه اللى ورا منه.

متشكر أوى.

مراد: هو الحقيقة الأئمة برضه فى المساجد مهمين جدا، لأن أحيانا الإمام بيقول كلام هو اللى بيتكلمه الإخوان المسلمين، وبيستمر فى الكلام عن النساء والنساء العرايا والفساد المستشرى وكلام من ده. لكن مفيش حد بيقول.. مثلا حصل ندوات كثيرة أيام ما كنت فى الإخوان وكنت بقول لهم لما كانوا بيسألوا عن غرض السيد رئيس الجمهورية فى كونه بيقول إحنا تركنا الدين ولابد إن نعود للدين، قلت لهم: الدين مش بس صلاه وصوم بل الدين عبادة والدين معاملة؛ فالإمام مابيقولش كده، فدايما كنت بقول لهم: المسلم من سلم الناس من يده ولسانه. فى الواقع

الإمام دايما بيصر على إن الدين فيه تبهرج لازم نعمله وفيه الفساد لازم يستشرى ويتكلم فى حاجات بهذا الشكل.. وده اللى بيتكلم فيه الإخوان المسلمين. يعنى أنا كنت عايز أقول للإمام ده: لازم يفهم إن أول حاجة الدين نفسه بيحض على الواجب وإن الواحد يسعى فى واجبه نحو الله ونحو الوطن، وإن يبقى فيه بروجرام خاص بيكلم بشكل يدعوا للعمل والإيمان بالعمل وإلى الأخلاق فى العمل، ولكن فى الواقع الإمام بيتكلم فى حاجات كثيرة يمكن هى تماثل ما يتكلم فيه الإخوان المسلمين.

الشافعى: الحقيقة يعنى موضوع الأئمة موضوع طويل وله زوايا وجوانب متعددة، يعنى أنا أذكر أول مرة رحت وزارة الأوقاف كان بعض الأئمة تاخد مكافأة مكفية عبارة عن ٣ جنيه وغير قابلة للزيادة. وبعدين الحقيقة يعنى كان الواحد تعليقه على إن مش ممكن واحد ياخد ٣ جنيه إلا ويكون هيقول إيه؟ لازم يطلع يتكلم ويشتم فى المجتمع، يتكلم كلام اللى احنا فعلا كنا بنسمعه؛ ولذلك حصل اهتمام بالمدخل بتاع الإمام وخصوصا الناس بتاخده كقيادة فكرية فى المجال اللى هو بيعمل فيه، إذا مكانش النشأة بتاعته ويحس إنه هو مش معزول عن المجتمع وإن هو فعلا متداخل مع مشاكله، هيتكلم فى اللاملموس ويستخدم كل وسائل الإثارة عشان يقدر يبان إنه هو اللى بيدعو للفضيلة وهو الشخص المثالى ويعبر عن الحقد الاجتماعى.

يعنى مثلا من ضمن الحاجات الغريبة إنهم أثاروا مشكلة اللبس فى بلد زى القاهرة، وقالوا: إحنا يعنى اللبس ده عامل لنا مشكلة. بييجى واحد منهم مثلا يتقدم لأسرة عشان يتجوز الموضوع بسيط يعنى، فساعة ما يعرفوا إن هو لابس عمة فيرفضوه! ييجوا يتكلم أى كلام فى أى حتة، فبيبص يلاقى نفسه معرض مثلا لأى تقرير مثلا من مخبر أو حاجة زى كده. فابتدوا الناس تصد عن الدخول فى هذه العملية، ويقدموا طلبات قالوا: إحنا نشتغل أى شغلانة ماعدا الشغلانه اللى زى بعضها دى مفيش داعى.

فالحقيقة وبعدين مدخلهم لما بتيجى تشوف المعاهد الأزهرية سواء فى الابتدائى أو فى الثانوى، كان فى الماضى مابيروحش فيها إلا الناس الغير قادرين واللى مش قادرين ينفقوا، وطورت سلالات بقت تتوارث أوضاع اجتماعية مغلقة. فهو الإشكال كله هو انغلاقهم على نفسهم، وكان الشخص اللى بيطلع قيادة أو كشخصية بارزة فى هذا المحيط أو فى هذا المجال بصراحة كان بيطلع فلتة. وإحنا النهارده أمامنا أعباء بالنسبة للدعوة الإسلامية سواء كان فى الخارج أو فى الداخل فى إفريقيا أو فى آسيا، والطلبات اللى بتتطلب فى هذا المجال يعنى

مطالب ضخمة جدا؛ فبيعتبر خط الدفاع الأول بالنسبة لنا هنا فى الجمهورية بأن يكون فيه إسلام حقيقى يصد عنا فى جنوب السودان، ويصد عنا فى كل المجالات الخارجية. ويمكن ده أثناء مناقشه الميزانية كان التركيز أساسا على إن واجب وزارة الأوقاف، وكنت برضه بقترح إنها تبقى وزارة الأزهر والأوقاف سوا عشان حتى الدعوة تكون دعوة متكاملة فى هذا المجال، ويبقى جميع الفائض بتاع أوقاف المسلمين المفروض إنه يركز أساسا علشان تنمية الدعوة الإسلامية فى الداخل والخارج.. ودى الحقيقة من ضمن مميزات مصر وتطلعات جميع العالم الإسلامى إليها كرسالة.

بنيجى النهارده لحل مشاكل الأئمة، ده فعلا موضوع رئيسى وأساسى وإن شاء الله إحنا متقدمين بسياسة متكاملة فى هذا الموضوع؛ بحيث إنها تخدم الجانب السياسى والجانب الداخلى بالنسبة لمصر وبالنسبة لمسئولياتها.

مراد: والله يافندم فى لقاء سيادتك مع طلاب أعضاء الاتحادات الطلابية يبدو الكثير من القضايا أثيرت، ويمكن على رأس هذه القضايا تعدد الأجهزة المشرفة على الانتخابات، وذكر فى الجرايد اليوم إن الحاجة أصبحت ماسة الى توحيد هذه الجهود وتكتيلها فى جهاز واحد يتولى هذه العملية.

فلو سمحت يعنى عايزين نعرف صورة هذا الجهاز.

عبد الناصر: أنا سمعت الكلام ولكن مدتش حلول أبدا، هو أنا يمكن الحاجتين اللى أنا وعدتهم بيهم: عمل الاتحاد العام للطلبة، ده أنا وعدتهم بيه فى الخطبة. يوم الجمعة قالوا لى إن المدينة الجامعية بقت ٧ جنيه، ماكنتش أعرف مين اللى زودها ٧ جنيه يعنى كانت ٥ جنيه بقت ٧ جنيه! وقالوا: إنها مأثرة على ناس كتير مش قادرين يدفعو الـ ٢ جنيه، أنا قلت لهم: نرجعها تانى الى ٥ جنيه.

الحقيقه هو الكلام أساسا كان على تدخل الأساتذة فى الاتحادات، وهو أنا الحقيقة ماكنتش أعرف تفاصيل هذه المواضيع بالكامل، وإن الاتحاد مكانش له قيمة ولا فاعلية وعلى هذا الأساس طلع ناس تانيين، وعايزين ياخد الاتحاد قيمته وياخد فاعليته. وهم بيقولوا: ولو نخطئ يبقوا الأساتذة مستشارين، ولكن دلوقتى الرائد مبيرضاش يدينا تصديق على أى شئ والكلام بهذا الشكل. وأنا بالصدفة قلت لهم: إن احنا نشوف هذا الموضوع، ولكن طرحت

عليهم موضوع آخر.. كيف يكون العمل السياسى فى الجامعات؟ لأن فيه تنظيمات سرية بتقوم بعمل سياسى فعمل اتحادات ده لن يكون عمل سياسى.

طبعا هم عرضوا برضه موضوع إن فيه منظمات شباب وفيه وزارة الشباب وفيه الرواد وفيه مواضيع كتيره جدا، أنا قلت لهم: هاشوف المواضيع دى ولكن مكانش عندى حل؛ لأننى فعلا معرفش تفاصيل إيه القائم علشان أقدر أطلع بحل للموضوع.

مراد: أصل النهارده هذا الموضوع دار كحديث بينى وبين الدكتور لبيب شقير، قلنا: إن يمكن التصور الوحيد لهذا الجهاز هو أن يكون فى صورة مجلس يضم جميع المتخصصين.. السيد وزير الحربية يبقى موجود، السيد نائب وزير الأوقاف، السيد وزير التعليم العالى، وزير التربية والتعليم، وزير الشباب، ويبقى فى صورة مجلس يضع مخطط عام وبعدين يتولى كل قطاع من هذه القطاعات عملية التنفيذ فى مجاله. فده كان مجرد رؤية مبدئية فى الموضوع، إنما قلنا: هنقعد بعد كده قعدات وندرسه.

عبد الناصر: والله تقعدوا، إنما برضه هتفضل المشكلة الآتية هى مشكله العمل السياسى، لأن أنا فى رأيى إن اتحاد الطلاب ممكن يقوم بعمل لكن مش عمل سياسى؛ لأن اتحاد الطلاب شئ غير مستديم كل ٩ أشهر بييجى واحد جديد والعمل السياسى بيعوز ناس مستديمين. كيف نقوم بالعمل السياسى بدون الأخطاء اللى تعرضنا اليها فى السابق؟

يعنى بنعرف مثلا فى أيام الأحزاب، كان حزب الوفد ليه لجنة وحزب السعديين ليه لجنة ودى لجنة مستمرة وهى عملية قيادية بتقود الناس.

أنا رأيى إن الاتحاد ولو إنهم بيقولوا إنهم عايزين يتكلموا فى السياسة، وأنا معنديش مانع الحقيقة فى هذا لكن مش هيقدروا يقودوا وهيدخلوا يمكن ناس ليهم ميول واتجاهات معينة. وهم قالوا لى: طيب قد يكون الاتحاد الاشتراكى، ولكن يبقى اتحاد اشتراكى للطلبة بدل ما نحط المدرسين مع العاملين مع الطلبة، وقالوا عدة حاجات فى هذا الشأن وأنا لم أعط حل؛ لأنى ماكنتش أقدر أدى حل الحقيقة لأنى ماكنتش مفكر فى الموضوع.

مراد: ولو سمحت إحنا هندرس هذا الموضوع.

شقير: يافندم فيه نقطة فى الاتحادات، فى الحقيقة هم مروا بـ ٣ مراحل.. كان فيه لائحة سنة ٥٩ اللى كانت بتنظم عملية اتحادات الطلاب، ودى فى الحقيقة كانت بتدى سلطة كبيرة أوى فى الاتحادات لهيئة التدريس لدرجة إن رئاسة الاتحاد ووكالة الاتحاد فى الكلية كانت للعميد والوكيل وكان معاهم أعضاء هيئة التدريس.

سنة ٦٣ طلعت لائحة من وجهة نظر الطلاب تعتبر كويسة جدا، لأن خلت الاتحاد يكون منهم لكن بيعين مستشارين من الأساتذة لكل لجنة.

عبد الناصر: وهو ده اللى طالبينه.

شقير: ما هى لائحة ٦٣ اللى هم طالبين الرجوع اليها، والنص كان بيقول: إذا اقتضى الحال بيبذل الاستشارة والخبرة ويدعوا لحضور الجلسات، فكان الطلبة بيحسوا إنهم هم اللى بيجيدوا ده وكان بيبقى برضه الأساتذة حبة توجيه وسلطة عليهم.

سنة ٦٦ صدرت اللائحة الجديدة، اللى هى تعباهم دى اللى هى فى الحقيقة جعلت الإشراف بطريقة ملتوية للرواد.. الرائد هو اللى ماسك اللجنة.

عبد الناصر: هى دى اللى بيقولوا عليها الوصاية.

شقير: وجعلت فى كل اتحاد ٦ لجان، وكل لجنة لها رأى لا تجتمع اللجنة ولا تنقعد ولا أى شئ بدون الرائد.

النقطة الثانية: اللى هى برضه مسببة لهم مشاكل هى اتحاد عام الجامعات، الاتحاد فى لائحة ٥٩ كان موجود، فى ٦٣ كان اتشال على أساس إن وزارة الشباب هتنظم اتحاد الجامعات.

من ٦٣ هذا لم يشكل، وبالتالى معطل حتى الآن فيما عدا بعض الأشخاص اللى بنعينهم للقيام بهذا الدور. الاتحاد ده فى الحقيقة لغاية ٦٢ كان قايم بدور كويس جدا للخارج، وأنا نفسى وأنا فى الجامعة معاهم أنا طلعت مع بعضهم كثير فى بره وكنا بنقدر بواسطتهم – زى الكلام اللى قلته لسيادتك فى الخطاب – بنكسب منظمات طلابية فى الخارج. ولذلك هو

يعنى إعلان سيادتك عن تشكيل الاتحاد العربى هو عملية كويسة أوى، بشرط إن الأشخاص اللى جوه يبقوا مقويين سياسا كويس ويقدروا يقوموا بالدور ده.

عبد الناصر: وأنا الحقيقة أنا حبيت أقوى الجماعة بتوع الاتحادات؛ لأنهم بعد فتح الجامعة قاموا بدور كبير جدا للتصدى للمحاولات الأخرى اللى كانت تتجه لاضطراب الدراسة فى كليات العلوم والهندسة وبعض الكليات الأخرى. هو ده اللى خلانى الحقيقة استجبت يوم الخميس، رغم الخوف إن ممكن يتكلم الكلام مايكونش كويس، لكن أنا قلت: إذا إتكلم الجدع بكلام مش كويس فانا هقدر بعد كده أتكلم وأتناول الموضوعات، ولكن فى رأيى إتكلم كلام كويس. هم قالوا: رفع الوصاية، وبعتبر يعنى إنها مش حاجة تستحق الزعل ولا التفكير وهو يظهر إن لهم حق برضه.

وبعدين هم خدوا قوة الاتحادات الحقيقة إن الممثل يتكلم، وأنا تعمدت إننى أقول: إنهم ييجو عندى عشان أديهم قوة أكتر، ويستطيعوا يتصدوا لعدد من القيادات اللى هى النهارده الناس اللى اعتقلوا بيحاولوا يفرضوا نفسهم كقيادات جديدة فى الجامعة – اللى اعتقلوا فى فبراير – وعلى هذا الأساس كل لما نقوى الاتحادات نحد من فرص الانتهازيين اللى عايزين يتولوا القيادات الطلابية فى الجامعات.

شقير: والخط ده يافندم – لو أذنت لى – الحقيقة لحد فبراير الاتحادات مكانش لها دور سياسى، إحنا لجأنا لاتحادات فى فبراير باعتبار إنها كانت التنظيم الوحيد الموجود أمامنا كتنظيم قائم وشرعى لكى يمارسوا العمل. والحقيقة زى ما سيادتك ما قلت إثبتوا..

عبد الناصر: وتصدوا.

شقير: هم بعضهم حتى بيُتَهم إنه بتاع الحكومة! (ضحك)

حجازى: التجربة بتقول: فى السنين اللى فاتت تجارب الاتحاد كلها بترتكز على الوصاية اللى هى الوصاية المالية، هم عاوزين يلغوا كل التعديلات اللى حصلت طالما فيه أستاذ بيتحط بيشرف على الناحية المالية تبقى وصاية؛ لأن فى العادة فى الجامعة العدد اللى بيشتغل متاح من

الطلبة وماتبقاش الوصاية – كما هم اتكلموا عنها – لأن العناصر التى بتشترك فى الاتحادات سواء كانت من داخل الاتحاد أو خارج الاتحاد بيعمل ومابيبقاش منتظر.

النقطة الثانية: يعنى كان الاتحاد اتزج بيه فى العمل السياسى الى حد ما، يمكن عدم التوازن الموجود فى الجامعة فى الاتحادات، إن الاتحاد يملك المال وإن الجهاز السياسى اللى بيشتغل لا يملك شئ سواء كان كلمة أو تأثير وبالتالى يمكن عايزة وسيلة. كنا بدأنا السنة اللى فاتت تجربة كنت جربتها عندى فى التجارة نجحت وجابت نتايج كويسة جدا، اللى هو نظام الريادة على مستوى السنوات؛ يعنى قبلها الدفعة نفسهم وبعدين مجموعة من الأساتذة والطلبة المنتخبين برضه أو المشتركين فى العمل السياسى كانوا بيعملوا اجتماعات سياسية، وكان بيدور فيها مناقشات وكان فيه رابطة مباشرة ومش شرط يكونوا من أعضاء الاتحاد ممكن من العناصر اللى هى خدت تدريب سياسى.

كامل: إضافة بسيطة لو سمحت لى بيها يافندم.. يمكن فيه ظاهرة لاحظتها فى رحلة الى طنطا والواحد وجد كان اجتماع مع الأئمة، وبعدين فعلا شباب الأئمة وشيوخ الأئمة كان منهم بحكم السن شئ من التباين من الحكم على القضايا، ولكن مش دى النقطة اللى استرعت انتباهى فى الموضوع. وبعد الاجتماع قعدنا مع السيد المحافظ وأمين الاتحاد الاشتراكى وبعض إخوانا المسئولين، قالوا: إن هذه الظاهرة مش بس موجودة فى الحقل الإسلامى بل موجودة فى الحقل المسيحى أيضا، وإن فيه بعض شباب رجال الدين المسيحيين فى طنطا بالذات تكلموا فى تفسير نصوص الكتاب المقدس بالأشياء التى لم ترض كبار رجال الدين المسيحى، وحصلت مؤاخذات عن مواقف الأجيال المتعاقبة من رجال الدين من المجتمع القائم. أنا بتصور المسألة المتعلقة مسألة واسعة وكبيرة جدا، ويمكن مجال الدراسة بتاعتها شمل كل هذه الآفاق بيبقى أفضل لنا كلنا.

الشافعى: ويمكن بالنسبة لاتحادات الطلبة إن لى نقطتين.. هو طريقة الربط بين الاتحاد الاشتراكى من أول ما ابتدى تكويناته ووحداته ورغبته فى إنه هو يكون القوة السياسية الفعالة، وافتراضه إنه هو لازم يكون الظاهر والموجود فى هذا المجال؛ ده مخلاش إن الاتحاد يستخدم الاتحادات كنوع من الردع يستفيد بيهم ويدفعهم ويضمهم اليه، مع المحافظة على وجوده وكيانه ككيان قائم شأنه فى ذالك شان النقابات أو الحركة التعاونية أو.. أو.. الى آخره.

النقطة التانية: النقطة الإدارية اللى هى يتبعوا مين إداريا؟ فإذا كان فيه عدم وضوح فى التبعية الإدارية، وبرضه قد يكون لتدخلات وزارة الشباب بالنسبة لهذه التكوينات فى المجال الإدارى والتنظيمى عايزة تكون موضوع دراسة أيضا.

مراد: كنت عايز أتكلم عن الوصاية، الواقع يمكن إحنا دلوقتى عايزين نديهم شئ من الثقة فى أنفسهم، إنما لو تركت المسألة بدون أى نوع من التوجيه خطرة لأنه زى ما كنت بقول لهم دايما لما بييجوا يدخلوا اللائحة الجديدة: إن عملية الاتحادات الطلابية دى داخلة فى العملية التربوية، وإنكم تتمرسوا على بعض الأعمال ووضع سياسى لنشاطكم، إنما محتاجين لخبرة والى توجيه أساتذة باعتبار العملية التربوية.

الخوف إننا لو سبنا العملية كده، لما ييجوا السنة الجاية لما يجتمعوا يرفضوا إن مثلا عميد يرفضوا يدخلوه جوه الاجتماع، ويقولوا: ده اجتماعنا معلناش رقابة معلناش وصاية محدش يخش عندنا، زى ما حصل فى منظمة الشباب أحيانا لما كانوا بيجتمعوا بيمنعوا العميد أو أى أستاذ يقعد معاهم. وأنا كنت بقولهم وأصارحهم: إن يمكن فى اللائحة اللى فاتت اللى هم عايزين يعدلوا فيها، إنه مجلس اتحاد الطلبة إنه المجلس الوحيد اللى فى العالم اللى ماعلهوش معقب هو مجلس اتحاد طلاب الجمهورية المتحدة، قلت له: مجلس الأمن فيه حق الفيتو، مجلس الأمة رئيس الجمهورية بيدى له قانون ولازم ياخد التلثين أغلبية، مجلس المحافظة فيه اعتراض من وزير الادارة المحلية.

أى مجلس فى الدنيا مهما علا مقام أعضائه لازم وجود جهة تعقب لأنهم مش معصومين من الخطأ، فكون إنى أسيب مجلس اتحاد طلاب كلية يفعل ما يشاء بلا معقب عليه مسألة خطيرة، وكون إنهم ميعترفوش حتى برعاية أساتذتهم وتفقد الصلة الروحية بين الأساتذة وبين الطلبة دى عملية خطيرة برضه؛ لأن دول شباب مندفعين هيتركوا بلا رقابة وبلا توجيه فيخشى مغبة هذا.

ويمكن الفترة اللى فاتت إحنا عايزين نديهم شوية ثقة فى النفس، إنما من الخطر إن احنا نتركهم بلا توجيه وبلا إرشاد، وبعدين يبقى مجلس يفعل ما يشاء بلا معقب وهذا لا يوجد فى العالم كله أى مجلس فى العالم كله يتصرف كيفما يشاء.

شقير: إحنا أمام اعتبارين.. عايزين ندى لهم شعور إنهم يقدروا ينطلقوا، وفى نفس الوقت أيضا نكون متخذين الضمانات إن الانطلاق ده مايكونش بشكل قد يكون ضد الحركة السياسية بتاعتنا؛ وده يبدو لى إن لازم نوجد الصيغة التى توفق بين العمليتين دول.

برضه بالنسبة الى الجانب اللى أشار إليه السيد النائب، إن سنة ٦٦ و٦٧ كان ترشيح الطلبة فى الانتخاب كان لابد أن يكون عن طريق منظمة الشباب؛ يعنى مكانش طالب يستطيع أن يتقدم للانتخاب للاتحاد إلا لو المنظمة وافقت على الترشيح. وفى الحقيقة ابتداء من هذا العام اتكلمت مع منظمة الشباب، واتفقنا على إن مفيش حاجة وبالفعل الانتخابات التى تمت هذا العام لم يحدث مطلقا أى اعتراض على أى واحد ولا أى ترشيح.. الى آخره.

الحقيقة النتيجة جت مش وحشة قوى، فبرضه إحنا بالنسبة لينا إزاى نوجد الحاجتين ونوفق بينهم؛ بنديهم شعور باستقلالهم وفى نفس الوقت متخذين الضمانات التى تمنع الاستقلال ده يُساء استخدامه.

بالنسبة للجانب الإدارى، هو الوضع معقد فيه لأن أقسام رعاية الشباب التى تابعه لوزارة الشباب الموجودة وماسكة الجانب المالى والجانب الإدارى، بتبقى موجودة وأحيانا الجهاز اللى كان بيقوم بيها مكانش بيكون على المستوى اللائق. والحقيقة لازم نبصلها على إنها جزء من عملية سياسية يعنى مانسبهاش كعملية إدارية يتصرف فيها الموظف بشكل عام، والأخ صفى وأنا متفقين على أن نجد حلول لهذا.

أبو العز: والله يافندم.. موضوع الوصاية أنا بيتهيألى إن فيه مجموعة عوامل بتخلى الطلبة بيستخدموا التعبير بالذات.. يمكن أول عوامل وجود هذه الظاهرة وجود منظمة الشباب، منظمة الشباب وجدت فى الجامعة فى مجتمع استأثرت به القلة والقاعدة الطلابية العامة كانت بمعزل عن هذه القلة، وتصوروا إن هذه القلة أعطيت صلاحيات خاصة ومن ثم حتى أفرادها أصبحوا يقوموا بمهام بوليسية معينة، وأصبح وضعهم وضع شاذ فى المجتمع الطلابى.

أنا يبدو لى يمكن إن الخطأ نشأ من إن المنظمة لم تمتد فى الأول لتشمل أكبر قدر من القاعدة الطلابية، وبعدين كان من الممكن أن يصبح أمر طبيعى بعد ذلك أن يخرج منها الاتحاد. هى العملية جعلت المنظمة فى صورة مجتمع متقوقع فى داخل الجامعة استأثر بالعمل السياسى، بينما طلاب الاتحاد أصبح مثالهم كمثل متعهد حفلات عملية نشاط

اجتماعى محدود وليس لهم أى علاقة بالعمل السياسى؛ فهذا أحدث فى نفوسهم شئ من المرارة وتصوروا إن المنظمة هى وصية على العمل السياسى داخل الجامعة.

بعض الطلبة كان بيشتكى من حرس الجامعة، على اعتبار إن حرس الجامعة كان بيتدخل حتى فى الإعلانات إعلانات الاتحاد، على الرغم من إن عميد الكلية يقرها إلا إن الأمر كان يستدعى إن قائد الحرس فى الكلية هو اللى يدى الموافقة النهائية إنها تنزل. وبعدين إحنا ناقشنا هذا الكلام، وجدنا إن مفيش أى تعليمات بهذا الخصوص ومن الممكن إن هذا الموضوع يوقف تماما.

إلا إن النقطة الثالثة خاصة بالرواد من الأساتذة: إن لجان الاتحاد الستة كل لجنة لها رائد من الأساتذة هذا الرائد هو الذى يرأس اجتماع اللجنة، فالطلبة غير راضين على مسألة الرئاسة وعلى مسألة حتى وجود الرائد، على الرغم من إن – زى ماقال الدكتور حلمى مراد – إن وجود صلة بين هيئة التدريس وبين طلاب الاتحاد ده أمر يجب أن يتوافر حتى توجد الظروف الصحية التى يعمل فيها الطلاب.

بعد كده فيه وظيفة أخرى اسمها رائد الشباب، ده عضو فى المكتب التنفيذى فى الكلية، ورائد الشباب هو اللى بيتحكم تقريبا فى كل النشاط الطلابى فى الاتحاد، لا يستطيع الطالب إنه يصرف مليم من فلوس الاتحاد إلا بموافقة رائد الشباب فى نهاية الأمر.

برضه هذا الموضوع – كما قال الدكتور حجازى – موضوع بيسلب الطلبة الكثير من الصلاحيات المالية، اللى هم تصوروا إنها لابد أن تعطى لهم لادارة شئون الاتحاد.

يأتى بعد هذا المكتب التنفيذى، اللى هو بيعتبر البوتقة النهائية اللى بتصب فيها كافة الأنشطة ومنها الأنشطة الطلابية. المكتب التنفيذى هو الذى يهمن على كل كبيرة وصغيرة فى نشاط الاتحاد والمنظمة، حقيقة المكتب التنفيذى فى الكلية لم يؤدى دوره فى هذه الناحية ولم يقم كحلقة وصل بين نشاط المنظمة ونشاط الاتحاد.

فيما يتصل بوزارة الشباب، وزارة الشباب ليس لها علاقة بكافة هذه التنظيمات الطلابية، موظفى رعاية الشباب اللى هم موجودين فى الجامعة بتيجى لهم خطة من رعاية الشباب غير ملتزمين بتطبيقها، إدارات رعايات الشباب فى الكليات بتتبع تبعية كاملة للمكتب التنفيذى وليس لوزارة الشباب أى علاقة بيهم.

دى الصورة العامة الموجودة فى الوقت الحالى.

عبد الناصر: ونرجو إن الدكتور شقير بيجهز لنا يعنى وبيفكر لنا وبيتصل بكم حتى نشوف أنسب حاجة إيه، ولكن أنا فى رأيى إن النظام اللى موجود السنة دى باين من كلام الأولاد إنهم غير قابلينه، فلابد من تعديله وتعديله بما قطعا يمكنا من السيطرة وعدم الاصطدام مع الطلبة فى بدء العام الدراسى.

المهندس: هو إذا أذنت لى سيادتك.. أنا مش هتكلم على وضع الاتحادات إنما عايز أتكلم على العمل السياسى فى الجامعة. هو الواقع إن الاتحاد بطبيعة تشكيله واهتماماته مشكل على أساس لجان ثقافية ورياضية وفنية.. الى آخره، لكن لا يمكن أن يؤدى وظيفة العمل السياسى فى الجامعة؛ يمكن يقدر يشترك بصورة أو أخرى إنما منقدرش نقول إنه يقدر يقوم بالعمل السياسى فى الجامعة.

على أساس التجربة اللى أنا عشتها فى الجامعة، اللى كان بيقوم بالعمل السياسى كان مجموعة من اللجان.. لجان السنوات والجماعات القيادية والمكتب التنفيذى. مقدرش أقول إن العملية دى كانت فاشلة بل كانت ناجحة، ومش عارف إذا كانت هتستمر ولاّ هتقف، إنما اللى عاوز أقوله: إن قبل العالم الدراسى القادم لازم يكون عندنا تنظيم للعمل السياسى فى الجامعة؛ لأن الاتحاد قد يهتم بالعمل السياسى ولكنه غير قادر على العمل السياسى.

عبد الناصر: برضه لو الدكتور لبيب مع الإخوان تقدروا توصلوا الى حل.

فائق: هو الحقيقة أنا لو إن الكلام جه متأخر شوية، كنت عاوز الكلام اللى أثاره الدكتور حلمى مراد فى الأول، إنه طبيعى لا يعنى إن احنا بنلجأ لدوائر عسكرية إن احنا بنلجأ لجهة لا تحقق العدل وإنما أيضا العدل بيتحقق أمام المحكمة العسكرية، وأخشى أن يتوارد فى الذهن إن احنا بنهرب من القضاء من أجل أن لا نحقق العدل للناس.

ولذلك فالتعليق اللى الواحد بيسمعه، ليس مرتبط بتكوين المحكمة العسكرية فى ذاتها بقدر ما هو مرتبط – وكلام بقوله بصراحة – بشخص وأسلوب الفريق الدجوى فى المحاكمة. ويمكن إحنا فى الاتحاد الاشتراكى عانينا من هذا سنة ٦٥؛ لأنه كانت بتذاع هذه المحاكمة فى التلفزيون أو فى الإذاعة، فكانت بتحدث أثر عكسى وهو إنها بتجمع عواطف الناس على المتهمين اللى كل الناس ضدهم؛ يعنى الناس ضد المتهمين وساعة ما تذاع المحاكمة بيعطفوا

على المتهمين وبيقولوا: ياعينى دول مكرهين! ويمكن المحامين – الكلام اللى قاله الدكتور حلمى مراد – يمكن المحامين بيقصدوا هذا المعنى لأنهم بيروحوا للمجالس العسكرية لغاية النهارده وبيترافعوا، وبيروحوا كل المحاكم العسكرية وبياخدوا أحكام براءة وبياخدوا أحكام كويسة ومفيش شكوى بالصورة الصارخة.

إنما أنا يمكن سمعت من أحد محامين كان بيروح قال: أنا لو بموت من الجوع وهاخد ألف جنيه فى هذه القضية، أنا مش هبيع كرامتى بألف جنيه وأروح أحضر قدام الفريق الدجوى فى قضية! فهو دا يمكن المعنى اللى بيدى اضطراب سواء فى الدوائر القانونية أو فى الرأى العام عموما، إنما المحكمة العسكرية فى ذاتها إحنا كلنا كنا بنحضر فى محاكم عسكرية وبتمشى الإجراءات. فهو مادام إحنا لازلنا وسنظل الى فترة طويلة والى أن ينصلح حال القضاء المدنى فى حاجة الى قضاء عسكرى، يبقى لابد إن احنا يكون كل التصرف وكل المحاكمات العسكرية بما يقنع الناس أيضا بأنه أمام المحكمة العسكرية فيه ضمانات العدل، وإن المحكمة العسكرية مش جاية عشان حاكمة سلفا وإنما بتستكمل شكليات، وإنما جاية بتحقق عدل كامل وإنما بشئ من الحسم وبشئ من التقدير الواعى للدليل اللى قدامهم.. دا بس يعنى اللى كنت عايز أقوله.

عبد الناصر: هو ممكن إذا كان الموضوع على الدجوى ممكن نغير الدجوى، بس عايزة يعيا مثلا بقى! (ضحك) فممكن يعنى ونعين واحد.

ف. فوزى: هى بس بلاش وسيلة الإعلام، يعنى هى وسيلة الإعلام هى اللى كشفت الناحية الشكلية عن شخصيته.

عبد الناصر: هو الدجوى برضه يظهر كبر شوية يعنى ممكن بنغير الدجوى بواحد تانى. أنا متهيألى دى عملية معقولة، ولو إن الدجوى لم نتدخل فى أحكامه أبدا ولا أى واحد الحقيقة اللى عايز يطلع براءة؛ بدليل حتى قضية الشرقاوى يعنى لما راحت قضاء عسكرى وطلعت براءة.

مراد: هو أسلوبه يافندم بيقاطع المحامين يمنعهم من الكلام ومايديهمش فرصة، يعنى هو نفس أسلوبه فى ادارة الجلسة.

ف. فوزى: بس أعلن بدء المحاكمة يوم ٤ مايو فى دار القضاء العالى، وأخد فى دراستها وقرايتها ٤ شهور.

جمعة: هو لو سمحت لى سيادتك يافندم.. ممكن سيادة الفريق فوزى يتكلم يعنى يكلمه يغير من أسلوبه شوية.

عبد الناصر: لا يعنى إذا كان الدجوى بالذات هيجيب ضرر مفيش داعى، يبقى ممكن نأجلها تتأجل شهرين وواحد تانى بياخدها، يقراها لا بلاش الحقيقة مفيش داعى فيه ألف قضية كل يوم ولا مليون قضية كل يوم.

صدقى: على أساس إن سيادتك فى عيد أول مايو هتخاطب العمال، فيه شوية موضوعات خاصة بوضع العمال:

عملت بعض اجتماعات فى المناطق العمالية شبرا الخيمة والمحلة وروحت كفر الدوار الحقيقة فيه بعض الأشياء اللى أحب أعرضها. كان فيه مشاكل كثيرة جدا موجودة، والحقيقة كلها اتحلت يعنى مفيش حاجة كبيرة باقية إلا حاجة أو اتنين اللى أنا هاقول لهم دلوقتى، إنما فيه وضع عام موجود، وهو وإن نتيجة لإحساس العمال بأن فيه مرحلة انتخابات قادمة، نشط أعضاء اللجان النقابية وبعض أعضاء الاتحاد العام للعمال بصورة مطالبة أو إثارة العمال؛ على أساس المطالبة ببعض الأشياء اللى ما كان العمال نفسهم بيطالبوا بها على أساس الأسلوب القديم إن النقابات هى اللى بتجيب مطالب العمال لهم.

ويعنى برضه أحب أقول: إنه فيه رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال عمل اجتماع فى شبرا الخيمة لنقابات شبرا الخيمة، عمل اجتماع آخر فى كفر الدوار لنقابات كفر الدوار، عمل اجتماع فى الإسكندرية فى دار الشبان المسلمين لنقابات إسكندرية. ويعنى كان الحديث بتاعه عنيف جدا، يعنى الحقيقة مفهمتش أنا سبب العنف وجالى هذا الكلام من أكثر من مصدر، فطلبت إنه ييجى لى مكتوب.

يعنى كان فى الحديث بتاعه، إن احنا لازم نقلبها دموية ونعملها ضلمة، وأى واحد يقف فى حصول العمال على حقوقهم يجب أن نقضى عليه؛ يعنى هذا هو كان أسلوب الحديث وفعلا جالى مكتوب من واحد من اللى طلبت منهم هذا الكلام.

الحقيقة إنه فى الاجتماع اللى عملته مثلا فى شبرا الخيمة وفى المحلة – بالذات فى المحلة – كان واضح إن النقابة فقدت صورتها لدى العمال من فترة طويلة، ولما لقت إن العملية جاية لموضوع انتخابات ابتدت تثير موضوعات قديمة؛ يعنى مثلا كان فيه مشروع معمول فى المحلة من سنة ٥٤ لإنشاء ٢٠٠٠ مسكن أنشئ منهم عدد معين ٦٠٠ مسكن، جاى النهارده بيطالب لازم المساكن اللى متعملتش ليه متعملتش و.. و.. الى آخره.

والحقيقة يعنى شعور العمال كان كويس جدا، يعنى أنا وجدت إن الموضوع لازم يحسم بصورة واضحة أمام العمال إنه الأسلوب أنا قلت: طيب إذا كان الموضوع دا قائم من سنة ٥٤ جاى بتثيره النهارده ليه؟!

وبعدين إذا كان الموضوع إن احنا فيه نقص فى المساكن بحق، ويجب إن احنا نعمل عليه، ولكن هل هذا هو الوقت المناسب؟! ابتدى يقول: أيوه.. الوقت المناسب، قلت له: طيب إستنى إنت بنسأل العمال.. هل النهارده إحنا لو امكانيتنا لا تسمح بإن احنا ندعم القوات المسلحة للاستعداد للمعركة وفى نفس الوقت نعمل الإسكان، أيها أفضل بنعمل دا ولا بنعمل دا وأيهما له الأولوية؟ فبالإجماع يعنى الحقيقة هم سخفوه، إنما مايمنعش إن أسلوب المطالبة كان موجود، وحسيت أنا إنه اللجان النقابية فى الوحدات الانتاجية بتعمل هذا الأسلوب، إنما اللى أخطر منه الحديث اللى كان بيحصل فى الاجتماعات اللى كان بيعملها رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال فى بعض مشاكل الحقيقة!

عبد الناصر: أنا بدى برضه إنتم يظهر فهمتموا اللى قالوه فهم آخر، هو كلام فهيم فى هذا إن فيه ناس نادت بالنسبة لـ ٥٠٪ وحقوق العمال، أنا شفت التقرير اللى أنت بعته لى وبيقول: إن احنا لن نفرط فى مكاسبنا ومكاسب الاشتراكية. هو بهذا بيقول: إن الثورة المضادة.. قصده إن الثورة المضادة عايزة تاخد مكاسبهم فهم لابد أن يحافظوا على مكاسبهم.

صدقى: هو الحقيقة أنا الأول اعتقدت هذا، لكن المصادر المختلفة كانت بتقول إن التفصيلات اللى كانت بتحصل طول الحديث بتاعه كان فيها عنف، وطبعا اللى مكتوب هو اللى بعته لسيادتك.

عبد الناصر: أنا شفته.

صدقى: لكن أنا جالى برضه من على السيد وقال لى: هو عرف بالضبط اللى حصل إيه، وقال لى: كان عنيف جدا فى الحديث بتاعه فى شبرا الخيمة وبعدين أيضا ما حدث فى كفر الدوار، فأنا حبيت طبعا إن هذه الصورة تبقى أمامنا لأنه الواقع إن العمال الآن مفيش مشاكل قائمة بالنسبة لهم؛ يعنى إحنا حلينا تقريبا جميع المشاكل اللى لهم حق فيها، واللى فعلا وضح إن احنا كنا متقاعسين عن إن احنا نحلها لهم. آخر حاجة كانت وكانت مهمة جدا مشكلة عمال الانتاج ودى حليناها؛ لأن أنا درستها وطلعنا خلاص قرارات واتحلت. فدى برضه ضايقتهم يعنى لدرجة إنهم راحوا لعلى السيد وقالوا له: طب يعنى مادام اتحلت المشاكل كلها أمال إحنا فاضل لنا إيه نعمله؟ وهو قال لى، فأنا بس حبيت أدى هذه الصورة.

عبد الناصر: بس هو فهيم مثلا أحمد فهيم، لما هيدخل الانتخابات دا مش هيدخل فى مصنع لأن هو مش فى مصنع دا أحمد فهيم هيدخل فى قطاع سكنى.

صدقى: لا.. بس هو بقى بيدى صورة إنه زعيم عمالى يعنى بيطلب. على كل حال طبعا أنا الكلام دا جالى شفاهة وبعدين طلبته كتابة، إنما هم فى الحقيقة فيه نقطتين أو تلاتة يعنى: فيه إصرار أنا بشعر إن لهم شئ من الحق فى إثارتهم اللى هى الخاصة باللائحة وموضوع الـ٥٪ والـ ١٠٪. موضوع الـ ٥٪ كان بيثار فى كل اجتماع، على أساس إن القانون بيحدد لهم ٥٪ للخدمات المحلية وإنها مجمدة بقالها كذا سنة، والواقع إن فيه مشاكل موجودة فى كل وحدة انتاجية بتحتاج الى هذا المبلغ للإنفاق.. دى أول نقطة.

وبيقولوا: طالما إن القانون بيقول إن لنا الـ ٥٪ دى ليه؟ الـ ١٠٪ برضه الرد عليها سهل جدا، لأن أنا بقول: إن دى خدمات مركزية وهى الخدمات التى تقيمها الدولة فى المناطق الصناعية وبيصرف عليها أكثر من ١٠٪، إنما الـ ٥٪ الرد عليها يعنى الحقيقة كان صعب.. دى نقطة.

النقطة التانية اللى خاصة باللائحة: وأنا بعتقد إن فعلا يجب إن احنا نعيد النظر فى اللائحة، لأنه بالتطبيق يعنى أوجدت مفارقات كثيرة جدا من عدم العدالة؛ يعنى مثلا فيه نص فى اللائحة إنه ياخد علاوات الى أن يصطدم بأعلى مربوط الدرجة، ويقف ميستحقش علاوة بعد كده إلا إذا انتقل الى الدرجة اللى بعدها، وقد تمضى ١٠ سنين مياخدش درجة فيبقى معناها إن بنجمد أجره طول هذه المدة!

الحلول سهلة وفى رأيى إنها عادلة، ممكن إن احنا نسمح بفتح الدرجات ويعنى الحلول موجودة؛ مثلا طلع تفسير للائحة إنه اللى فى الدرجة السابعة ياخدوا ٢٠ جنيه، واللى فى الدرجة السادسة فما فوق باخد بس ١٠٪ علاوة على مرتبه، فالنتيجة إن اللى كان فى الدرجة السادسة بياخد ١٥ جنيه خد جنيه ونص بقى ١٦,٥، واللى كان بياخد ١٢ جنيه فى الدرجة السابعة خد ٢٠؛ بقى اللى فى السابعة أديناله ٢٠ وبقرار مننا خلينا اللى فى السادسة بياخد ١٦,٥!

أنا الحقيقة يعنى خالفت القرار، وإديت يعنى لشركات لها الحق إنها تصحح هذا الوضع، وإنه اللى فى الدرجة السادسة بيستحقوا الـ ٢٠ جنيه من يوم ما استحقوا عن الدرجة السابعة وإلا يبقى الكلام مش منطقى! فالحقيقة فيه كثير من النواحى اللائحة عايزة إعادة نظر، وأنا بعتقد إن دا مطلب عادل وواجبنا إن احنا نشوف حاجة زى كده.

النقطة التالتة اللى هى مثار إشكال دائم: اللى هى التقييم والتسكين اللى عمله الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، وشكوى عامة من الادارة ومن العمال فى هذا الموضوع؛ على أساس إنه يعنى بالتطبيق برضه أو بمفارقات كثيرة جدا؛ واحد مثلا كان أصله براد نيجى نقول له: لا.. إنت بتشتغل مساعد براد فبييجى المصنع يشغله على إنه براد، يقول له: لا.. أنا درجتى مساعد براد شغلنى مساعد براد. عمليات الحقيقة فى التطبيق عايزة إن احنا نعيد النظر فيها.

دى الصورة العامة، إنما فى ماعدا هذا طبعا فيه حالات فردية خاصة بكل مصنع لكن دى يعنى ماهياش مشكلة، إنما دول النقطتين.. اللائحة وموضوع الـ٥٪ الباقية بلا حل ويمكن دا مطلب عام. باقى المسائل الحقيقة كويسة وبالنسبة للوضع العام للعمال فى الاجتماعات، وشبرا الخيمة من أصعب المناطق اللى واجهتنى يعنى عمره ما كان بيتعمل فيها اجتماع سهل. الحقيقة كان الشعور كويس جدا فى المحلة؛ نفس الشئ يعنى الحقيقة إن العمال تأييد كامل وبقلب وبشعور حقيقى من المسئولية.. أنا حبيت بس أنقل الصورة دى.

الشافعى: الحقيقة يعنى الكلام اللى بيقوله الدكتور عزيز، إذا كان لاعتبارات اجتماع الريس بالعمال فى يوم ٢ مايو يعنى اضطر إن هو..

عبد الناصر: يوم ١.

الشافعى: يوم ١ مايو اضطر إن هو ياخد إجراءات بما فيها يعنى تجاوز اللائحة. الحقيقة دا موضوع يمكن إذا قبلناه على إنه إجراء بيقتضيه الاجتماع، إنما دا موضوع خطير جدا الحقيقة بالنسبة لتجاوز لائحة موجودة. مهما كانت يعنى عيوب اللائحة وظروفها، لكن دا موضوع يعنى حساس وخطير، والحقيقة أنا بقول برضه: إن اللجنة التشريعية محتاجة وبشدة لوجود وزير الصناعة وبصفة مستمرة فيها لأن..

عبد الناصر: اللائحة دى تبع اللجنة التشريعية ولاّ تبع لجنة العمل والعمال؟

الشافعى: لا.. اللجنة التشريعية بتجيلها كل هذه النقط، بتجيلها القرارات وبتجيلها القوانين.

صدقى: هو فيه تصحيح بس، إحنا لم نخالف اللائحة إحنا فيه قرار تنفيذى مهواش فى اللائحة؛ القرار بتاع الـ ٢٠ جنيه والـ ١٠٪ دا قرار مهواش فى اللائحة دا صدر من اللجنة.

الشافعى: لا.. ماهو اللى احنا سمعناه اللائحة نفسها.

صدقى: لا.. لا.. أنا قلت القرار التنفيذى فى التطبيق، اللائحة الحقيقة وجدنا حاجات يعنى مثلا التقييم..

عبد الناصر: طب يا عزيز تبقى تحضر اللجنة التشريعية. (ضحك)

الشافعى: فى الحقيقة جهاز التنظيم والادارة حاطط خطة مسببة، وبعدين الجانب اللى هو خاص بالانتاج اللى احنا بنعتبره أهم غير ممثل.

صدقى: أنا أصل لى رأى فى موضوع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة، وأنا أتذكر لما عملنا اللائحة وعرضت..

عبد الناصر: إبقوا اتكلموا فى اللجنة التشريعية.

صدقى: لا.. أنا بتكلم إنه فى التطبيق هى الحكاية مش فى اللائحة نفسها التطبيق دا يعنى عمل مفارقات.

عبد الناصر: خلاص إبقى روح اللجنة التشريعية وقل لهم.

شقير: يافندم بمناسبة حديث سيادتك فى أول مايو، هو الحديث اللى فى الجامعة كان له أثر كويس جدا فى توضيح كثير جدا من المسائل، وتعريف المثقفين إدى توضيح كبير جدا للعملية. زى ما أنا متصور لو سيادتك هتعرف أيضا العمال، أنا بعتقد إن العملية تستكمل لو ضمنا أعطى التوضيح لفكرة الرأسمالية الوطنية أيضا؛ لأن فيه خلط كبير قوى ولمسناه إمبارح فى إحدى الندوات؛ فأعتقد بهذه الصورة فى الواقع بيبقى سيادتك حددت القوى كلها تحديد دقيق من بعد الميثاق ما طلع.

النقطة التانية: يعنى اللى جايز بعض المشككين بيثيروا فيها: إن التعريف بتاع الفلاحين والعمال صدر من لجنة المؤتمر، وبالتالى إزاى يغير؟ فالحقيقة لابد إن نوجد الفكرة اللى نقدم بها هذا التعديل بحيث تبقى مقبولة، ودا مطلب شعبى عام يعنى دا بالعكس كل الناس مصرة عليه، إنما هى الفكرة ندى تبرير للناس.

بعض الناس فى بعض الندوات عشان أدى لسادتك صورة كاملة، بيقولوا: الوزراء ليه ينزلوا القرى؟ يعنى بيثيروا هذا، وإحنا ردينا إمبارح على هذا الوضع، لكن يعنى دى فى اعتقادى متبقاش فى الخطاب لكن بس عشان تبقى سيادتك فى صورة كاملة عن الوضع.

عبد الناصر: هو أنا الحقيقة بفكر فى تعريف العامل والفلاح، إذا إدينا تعريف للعامل لازم ندى تعريف أيضا للفلاح؛ فهى النقطة هل نقوله أول مايو ولاّ بعد أول مايو؟ واللى أنا عارفه إن الاتحاد العام لنقابات العمال هيطالب وهيعمل تعريف للعامل وهنصطدم فعلا بالنقطة دى، ويمكن هيتكلموا عليها فى أول مايو.

سليمان: لجنة الانتخابات.

عبد الناصر: لا.. اللجنة لها شغل محدد وهو الاشراف على الانتخابات.

شقير: اللى هم بيشيروا يافندم.. إن أحيانا الأطباء مثلا يبقى طبيب موجود فى داخل العمال لأنه بيبقى منتمى لنقابة عمالية طبقا للتعريف القديم، وبعدين طبيب مثقف دا الطبيب اللى بيشتغل موظف. ولأن فكرة الرأسمالية الوطنية مش واضحة فى ذهنهم، بيتصوروا إن الطبيب اللى فاتح عيادة بيعتبر رأسمالية وطنية، فإحنا إمبارح طبعا نفينا الفكرة دى ورأسمالية لكن الراجل يعنى وضعه وضع مثقف بشكل عام يعنى.

مراد: سيادتك كان بعض العمال بيضعوا تعريف بيقول: العامل هو اللى يكون عضو فى نقابة عمالية وليس له حق فى نقابة بعد النقابة المهنية، فيمكن دا يحدد المسائل أكثر.

صدقى: هو اللى هاممهم بس إنه يطلع التعريف قبل الانتخابات، يعنى بدهم يطمئنوا إن الانتخابات مادخلش فيها العناصر الأخرى.

عبد الناصر: طبعا إحنا يهمنا الحقيقة طلوع التعريف قبل الانتخابات، لأن حتى إذا جه المؤتمر بالتعريف القديم مش ممكن المؤتمر هيعدى، لكن هو بالنسبة للفلاح برضه.. ماهو إذا حددنا العامل لازم نحدد الفلاح، مين هو الفلاح يا سيد؟

مرعى: هو يعنى فى اعتقادى إن المعضلة اللى جاية، الفلاحين يعنى الحد الأقصى اللى وضح اللى هو ٢٥ فدان؛ يعنى لما عرف الفلاح بالـ٢٥ فدان أنا فى اعتقادى إن التعريف يعنى يكون الرجل الذى يعمل بيده هو وعائلته.

عبد الناصر: ومانحددش.

مرعى: ومايحددش، ودى على طول هى بتدى تعريف للفلاحين.. يعنى الرجل الذى يقوم معيشته على عمل يده هو الفلاح.

عبد الناصر: يبقى السؤال التانى الراجل وعائلته يقدر يزرع كام فدان مثلا؟

مرعى: فى الحقيقة ماهو أنا خايف لو قلنا ٥ فدادين، بتتوجد عائلات بينطبق عليها هذا التعريف وبينطبق عليها لفظ فلاح بالكامل بالمشتملات وبتزرع فى ١٠ فدادين.. وبينطبق عليها التعريف هو وعائلته بيقدر يزرع ١٠ فدادين.

عبد الناصر: هو أنا بسأل الـ maximum.

مرعى: يعنى لو ١٠ فدادين إحنا فى الاتجاه السليم؛ لأن أنا مابديش استئصال طائفة من الطائفة العاملة فى الحقل فعلا وأسلبها من لقب فلاح، وفى نفس الوقت مبديش الصورة الحاضرة إنها تستمر.. اللى هى صورة مالك زراعى بدون مشتملاته ويعتبر نفسه فلاح.

عبد الناصر: وليس له حرفة أخرى غير الزراعة.

مرعى: ليس له والحرفة الوحيدة. والنقطة دى يافندم برضه لازم نكون حريصين من حاجة وهى مقاولين الأنفار، ودا بياخد سيطرة كبيرة جدا والنهارده دى من النقط اللى فى الريف لها تأثير خطير؛ لأنه تبقى القيادة له أقوى وبينطبق عليه تعريف الفلاح. فمن حيث التعريف إنه يكون مورد رزقه الأساسى هو الفلاحة، بحيث إنه لو اتوجد له مورد رزق آخر من مقاول أنفار، يجب أن يستبعد فورا عشان تكون القيادة سليمة والحد الأقصى ١٠.. دا تصورى للتعريف اللى يساعد.

عبد الناصر: عايز حاجة؟

ف. فوزى: كان عندى موضوعين واحد منهم من الجلسة السابقة.

عبد الناصر: نأجلهم لسه ماجهزتش نفسى عشانهم.

بالنسبة للعلاوات إحنا اتكلمنا فى موضوع العلاوات قبل كده.

حجازى: يعنى أول مايو دا هو المفروض اللى هيأثر على ميزانية ٦٨/٦٩، وأنا حسبت لو أخدنا أى إجراء خاص للسنة الجاية فى العلاوات، فافترضت إن احنا حتى لو أخدنا نص العلاوة السنة الجاية، معناه هتأثر معنا من أول يناير بالنسبة للقطاع العام ومن أول مايو بالنسبة للحكومة. كل التأثير بتاع الشهرين دول بالنسبة للسنة الجاية حوالى ٢ مليون بس، إنما هى العلاوة اللى تؤثر على الميزانية السنة الجاية هى علاوة أول مايو الحالية. تخيلوا إن الناس كلها متوقعة خصوصا بعد صرف أرباح العمال متوقعين ياخدوا العلاوة؛ لأن القطاع العام صرف فى أول يناير وكانت الحكومة كلها متوقعة إنها تاخد علاوة فى أول مايو.. فطبعا العلاوة جايبة ١٣ مليون تقريبا السنة الجاية.

عبد الناصر: بس هو القطاع العام صرف أظن بمعدل ٥٠٪.

حجازى: حسب القواعد.

عبد الناصر: إنت رأيك إيه؟

حجازى: أنا ببص لها سياسيا، يعنى فى المرحلة الحالية مش فى المصلحة إن احنا نخفضه ولا أى حاجة، إنما يخيل لى إن السياسة لازم برضه يعاد النظر فيها على أساس إن احنا نحاول نربط برضه بوسيلة أخرى، مفيش حاجة اسمها علاوة ثابتة بالطريقة اللى ماشية لأن دى معناها يعنى إحنا الحسبة كلها زيادة ٧٪ .

عبد الناصر: كان فيه كلام عن عمل قانون جديد للموظفين.

سليمان: الدراسة بتاعته موجودة.

حجازى: أنا شخصيا كان لى رأى زمان وأنا كتبت فى وقتها، لأن كنا عملنا تجربة فى المواصلات والنقل وكنا يمكن أول قطاع بدا فيه ٢١٠ قانون تقليدى، وعملنا لائحة هناك أنا بعتبرها كانت رائدة جدا؛ إن أنا أخلى فيها الربط سنتين وطبقت على القطاع ومعملتش أى رد فعل والناس

كانت مرتاحة جدا. كانت فكرتها بدل ١٢ فئة يعنى الفئات الكثيرة هى اللى بتجهد الناس طول الوقت قاعد مستنى هيترقى ولاّ ميترقاش وحالات الرسوب اللى موجودة، للأسف يعنى مشيت سنتين تلاتة وبعدين طلع القانون، راحوا متشعلقين فى مادة من المواد اللى طلعت فى القانون ولغوها، وأصبحوا خاضعين مرة تانية لقانون ٤٦. أنا يافندم القانون عاجز على أن يتمشى مع الحركة الانتاجية اللى احنا عاوزينها من ناحيتن من ناحية المستويات الـ ١٢ مستوى.. دا لا يستقيم إطلاقا.

يعنى أنا باخد أى فئة، محاسب كل ما يتمناه إن يبتدى مساعد محاسب فمحاسب فمحاسب أول فكبير محاسبين ويبقى قاعد، يعنى المهندس نفس العملية، بالنسبة للعمال لازم يتربط بالانتاج يعنى العملية انتاجية بحتة. النهارده كان عندى لقاءات فى دار سك النقود، يعنى بيشتغلوا وبيبتدوا يفكروا فى تصدير وحاجات زى كده، وبياخدوا عمال النهارده صحيح كميات بسيطة ولكن اللائحة واقفة ضدهم؛ بيشتغل وبيطلع انتاج ويمكن بيجيب عائد إنما العلاوة والـ ٢٥٪ وكذا أنا ما عندى مانع إن حوافز انتاج نطلقها، طالما فيه انتاج وفيه عائد قومى العامل إنشاالله حتى يوصل لـ ١٠٠٪ من أجره مش هارفض.

أنا متهيألى اللائحة يعنى عاوزة دراسة، لو أنا بقول: التجربة اللى عملتها فى المواصلات كانت فعلا ناجحة ولم تؤثر ومعملوش أى ضجة، وممكن تتدرس مرة أخرى وتطبق على مستوى القطاع كله لأن مافيهاش الانتظار. هو اللى حصل فى الحكومة النهارده والمؤسسات العامة، إن الفترات قصيرة الدرجات طويلة عايز يترقى للسادسة وبعدين الخامسة وبعدين الرابعة، القلق النفسى دا بيخلى الانسان قطعا وعملية التوصيف والتقييم للأسف فيها شئ..

يعنى أنا شايف الإجراءات، يعنى أنا حسبتها إمبارح وطلعوا لى رقم ٢ مليون لو أخدنا نص علاوة السنة الجاية، يعنى لو أخدنا من القطاع العام اعتبارا من يناير على أساس إنه يعنى فى حدود نص مليون، طبعا هينزل الرقم فى السنة اللى بعدها من ١٤ مليون الى ٧، بهذا الشكل هيكون تاثيره على السنة التالية ٦٩- ٧٠.

عبد الناصر: ما إحنا لما كنا اتكلمنا فى هذا الموضوع فى اللجنة التنفيذية، كانت على أساس إن احنا نعمل قانون جديد نضبط به العملية كلها.

حجازى: لو سمحت لى يافندم.. يعنى الحقيقة أنا شايف المشكلة مش فى العلاوة – ويمكن زى ما قلت فى اللجنة الاقتصادية – هو فى القطاع العام؛ يعنى الحبكة بتاعة العمل داخل القطاع العام مش موجودة لأنه فيه قرارات بتؤخذ وبعدين بنشوف نتائجها. يعنى بناخذ يعنى مؤسسة زى اللحوم، عايزة ٣ مليون إعانة عجز، وبعدين لما بندرس الاقتصاديات بتاعتها بنجد الأرباح راحت فى جيوب الجزارين تجار اللحمة ماراحتش للمستهلك ولا راحت للحكومة! يعنى دا مبلغ يعنى عاوز سياسة.

مثلا السينما، التقرير اللى قدمه السيد الدكتور ثروت عكاشة ٣ مليون خسائر! معناها إن احنا بنمول قطاعات خدنا شوية سينمات – ٦٠ الى ٧٠ سينما – زائد كذا أستوديو عاطل، وبالتالى بنلاقى المبلغ ٣ مليون! بنك التسليف، اللى كان لا يتصور إن هو برضه يجيب عجز يعنى نبص نلاقى برضه ٣ مليون! يعنى أنا متهيألى إن احنا لو بندخل على عملية فى القطاع العام بدراسة اقتصادية – وأنا شايف فيه قرارات جزئية مأخوذة فى قطاعات متناثرة مش مجمعة – ممكن إن احنا نستبعد ملايين لأن احنا دلوقتى كل الإجراءات التفكير فيها على المستهلك.

أنا فى تصورى الصورة التانية، يعنى لو ٦٠ مليون عجز فى القطاع العام، بناخد فيها إجراءات نخفض حدته؛ دا السبب إن أنا بفضل إنه الإجراءات على ما أعتقد لغاية ما ندرس بس عاوزين دراسة للسلع على مستوى الدولة، يعنى كل سلعة لها اقتصادياتها سواء كانت فى الزراعة وبعدين نتنقل للصناعة وبعدين نتنقل للتجارة الخارجية، والسلع نفسها فى مراحلها المختلفة لازم تدرس على أساس نعرف إيه تأثيرها على المستوى القومى.. دا حاليا مش موجود حاليا بنجمع بياناته، وأنا بعتقد إن فيه أمل كبير جدا فى هذه الناحية.

بالنسبة للعلاوة أنا أرجو يعنى إنها السنة دى.

جاب الله: هو لو سمحت لى يافندم.. أنا برضه شايف المشكلة فى الدولة فى القطاع العام لأن احنا حولنا أغلب العمالة اللى فيها الى موظفين عامين. وفى حالة الوضع الطبيعى الحالى دلوقتى فيه شبه انفلات فى حجم الأعمال بصفة عامة، فى الوقت اللى فيه زيادة عمالة أو زيادة أجور والزيادة ثابتة، الحال الطبيعى إنه لابد إن يرتبط الأجور بالانتاج.. دا الوضع الطبيعى ومصطدمين بعقبات قانونية.

الحقيقة دا أيضا عاوزين لو أى ربط بين الانتاج وبين الحوافز، أنا بعتقد لو اللجنة التشريعية تقدر تعالج اللائحة لأنه لازم ينظر ويعاد النظر فى جدوى اللائحة كلها؛ لأن موظفى الشركات والهيئات التجارية بياخدوا علاوات منتظمة سنوية وبعدين بنحط فيها عمالة زائدة. وبعدين دى شكوى عامة من الكل، وبعدين بتؤدى الى تراخى يعنى كل واحد مسئول عن وحدة اقتصادية بيبرر الخسائر أو بيبرر الكلام اللى أشار له الدكتور حجازى. طبعا فيه عمال زيادة وفيه أجور وفيه لائحة كل هذه الأعباء ناتجة من هذا، إنما لو اتعمل نظام لربط الأجر بالانتاج أو بحوافز فى كل وحدة على أساس إن مفيش حقوق مكتسبة، على الأقل ثبت له المبلغ بتاعه النهارده كحد أدنى مش أى ميزة وأى ربط مستقبل هييجى over؛ لأن الأعباء بتتزايد ولا تتناسب مع حجم العمل المتزايد بنفس النسبة.

عبد الناصر: ممكن تبحثوا هذا الموضوع فى اللجنة التشريعية، نعمل قانون جديد بالنسبة للموظفين وبالنسبة للقطاع العام، وفى الصيف نطلع هذا القانون ونمشى به.

أبو نصير: مفيش من الناحية التشريعية ما يمنع هذا القانون ومفيش فيه حقوق مكتسبة، لأنه إذا كان بياخد مبلغ معين نجد إن أمام هذا المبلغ المعين حجم معين فى الانتاج؛ يبقى دا أساس وبعدين يزيد أو ينقص على حسب الانتاج.

زكى: إذا سمحت لى سيادتك.. فى الواقع إحنا فى حاجة الى اصلاح مالى، لأن الميزانية بوضعها الحالى لا يمكن أن تعبر عن الوضع؛ يعنى إحنا لما بنتكلم عن عجز الميزانية وبنقول الى مدى نسمح بعجز غير تضخمى كنا بنقوله كلام. يعنى من العسير يعنى إننا نقدر نصل الى أرقام واقعية، لأن أولا: فى كثير من الأحيان بنخلط بين المصروفات الإدارية والمصروفات الرأسمالية، بنيجى نوجد نوع من الفوائد مضخمة للعجز بشكل مالوش محل، يمكن حتى لما بنراجعها لقينا فيه يمكن ١٥ – ٢٠ مليون جنيه تقدر تتشال وتخفض الميزانية من شكلها المتضخم.

الديون مش مجمعة صح الديون الداخلية أيضا، وتجديد الدين بحيث إننا مش عارفين إيه الدين اللى ممكن يجدد وإيه الدين اللى مش ممكن يجدد، مديونية الحكومة للجهاز المركزى واخدة صورة ظاهرة وصورة غير ظاهرة. عاوزين نحل هذا الإشكال وعمر دولة ما

تدخل حرب ماتقترضش مش ممكن. ونقدر قوى وعندنا سيولة موجودة فى البنوك سيولة مزيفة وزائفة ممكن إنها تمتص القروض الموجودة، وجانب من القروض اللى نقدر نحطها بإجراء اللى أنا بقوله بنفس الجهاز المصرفى اللى هو حريص لأن لا يحدث تضخم، ممكن أن يحل هذا الموضوع.

وبعدين شكل الميزانية لازم يتعدل، يعنى الحقيقة إحنا بنقول إعانة سد عجز أنا أفهم سد عجز يعنى خسارة محققة، لكن ده عاوز فلوس يمول شغل يبقى إعانة سد عجز إزاى مصنع عاوز مليون جنيه عشان يشتغل، نقوم ندى له مليون جنيه نقول دى إعانة سد عجز! دى مش إعانة سد عجز دى لازم تقرر فى الميزانية ويروح ياخد من البنك؛ لأن لما ربطها سد عجز يبقى زيادة مديونية الحكومة للجهاز المصرفى ملهاش مجال، لكن لما أطلعه ويروح ياخد من الجهاز المصرفى زى أى واحد بياخد تمويل عادى. فالعملية تنسيق، ودا مش هيتم ما لم أيضا أجد لكل مصنع إنه أديله حقه الطبيعى فى إنه ياخد رأسماله الحقيقى؛ لأن لا هو متحدد رأسماله ولا عارف يشتغل. لما أعيد النظر فى شكل الميزانية سواء الميزانية العامة للدولة أو ميزانية المؤسسات، ممكن قوى إن حقيقة العجز ينحل نقوم نعالج عجز واقعى فعلا؛ لأنه نشوف بقى إيه هذا العجز اللى ممكن نحوله الى ضرائب مش ضرائب إجراءات معينة، وبعدين نسمح بقدر معين من المديونية اللى هى تضخمية، مش تضخمية يعنى مديونية مخططة ونرى أنها لا تؤثر على حالة التضخم فى البلد.

لكن بالشكل دا الحقيقة من العسير إحنا لما بنيجى نقول: إن العجز لأول مرة لقيناه ٢٠٠ مليون جنيه، ولما بنيجى لطبيعة الرقم دا وبنحلله بنجد إنه منقدرش نقول إن دا عجز حقيقى، فيه مش عارفين بالضبط اللى منه عجز حقيقى وإيه اللى منه عجز تمويل. يعنى مثلا زى الخطة، إحنا لما نيجى نقول إحنا النهارده هنعمل خطة بـ ٣٠٠ مليون جنيه، إذا كانت الـ ٣٠٠ مليون جنيه عبارة عن موارد حقيقة ومدخرات زائد قروض متاحة اللى هى من الخارج يبقى خلاص، فإذا كنت أنا هدخل القروض هنا فى خطة التنمية يبقى من باب أولى أيضا بسمح لقروض محلية مقابلها، فدى هتدخل ليه فى ميزانية الدولة؟ معندناش تنظيم لصندوق الدين العام هنا معندناش تنظيم للدين العام بتاع الدولة، معندناش يعنى تحديد معالم لمديونية الحكومة، معندناش تحديد واضح لميزانية المؤسسات من الناحية التمويلية أو من الناحية المحاسبية.

هو الموضوع دا الحقيقة إحنا اجتمعنا وعملنا فيه قرارات لكن لم تنفذ، يعنى لو اتنفذت كنا على طول قدرنا نحل كل هذه المشاكل، وأنا كنت بأرجو إن احنا نبتديها بالميزانية الحالية يعنى مهما كان الوقت ممكن نبتديها بالميزانية الحالية.

حجازى: يافندم أنا مش عارف أثبت اللفظ، هل إعانة سد عجز تمويل ولاّ إعانة سد عجز خسائر؟ يعنى المصطلحات نفسها الاصطلاح اللى هو دارج حاليا اسمه إعانة سد عجز، أنا شخصيا يعنى كونى متفق معاه أو لا إنما هو فعلا إعانة سد عجز تمويل يعنى سد العجز الخاص بالتمويل ميبقاش عجز ميزانية، فى المثال اللى كنا بنقوله بتاع هيئة الطيران دا عجز تمويل الميزانية بوضعها الحالى.

سيادتك طبعا تعلم هذا بأن الطريقة المتبعة والفلسفة اللى موضوع عليها الميزانية، مكنتش بتمكن من فرز عجز الخسارة عن عجز التمويل.. يعنى الأنواع دى كلها ماكانتش واضحة فى الميزانية. أكثر من هذا إن القطاعات نفسها بيروح لها الميزانية عشان نتمكن من معرفة السيولة اللى موجودة فى الشركات نفسها. لغاية النهارده نفس البيانات غير متاحة؛ لأن سيادتك عارف يعنى عملية الميزانيات وإعدادها على أساس تقديرى، نفس القطاعات غير قادرة على أساس علمى إنها تدى أرقام سليمة.

فاللى أنا فهمته، إنه السنة اللى فاتت بعد ما أعدت الجداول وطبعت حفظت ولم توزع نظرا لأن البيانات اللى فيها لا قيمة لها، فبعد ما طبعوها شالوها لم توزع فعلا مرحتش أى من القطاعات. يعنى هو التفكير يافندم دلوقتى إحنا عاوزين نخلى قطاع الخدمات مفصول عن قطاع الأعمال فصل تام، وبعدين نحط الميزانية التجارية.

المشكلة، أنا أعلم من الماضى لأنى فعلا كنت بشتغل فى الخزانة أيضا كمعاون، إن التخطيط كان بيفرض رأيه على الخزانة مما أثر فى تعديل شكل الميزانية.

النهارده وأنا بسأل السيد وزير التخطيط، بيقول: لا والله دا كان رأى الخزانة. طب إحنا دلوقتى فى مرحلة جديدة، فبناخد حرية إن احنا نعدل شكل الميزانية بما يتفق مع القطاعات؛ لأنه تبقى ميزانية تجارية مضبوطة نقدر نعرف منها الربح والخسارة، نقدر نعرف منها الأعباء الإضافية السيادية اللى هى بتفرض علينا.

ثانيا: قانون صندوق الاستثمار فى حد ذاته، القواعد اللى هو بيتضمنها بعضها منطقى وبعضها مش منطقى؛ يعنى كون مثلا النهارده فيه خسارة، وبعدين أنا بامول مصانع

الحكومة وأفرض عليها فوائد ثم تتراكم الخسائر والفوائد؛ فبيحصل تضخيم فى شكل الميزانية. أنا ممكن أخلص الصندوق من كل الأشياء اللى أصبحت يعنى مظهرية بس إنما ماهياش حقيقية، ودى بتئن منها قطاعات، وأدت فعلا الى تضخيم رقم العجز؛ يعنى من مثلا ١٨٩ الرقم الخاص بقطاع الخدمات لقينا ١٥ مليون فوائد محسوبة ضمن العجز بتاع الخدمات ١٨٩.

وبعدين بتروح فى الصندوق فوائد زائدة فى الجانب التالى، فبضخم الجانب المدين فعجز الخدمات يظهر كبير، وبعدين بيعتبر فائدة فى الناحية التانية الحكومة بتدى لنفسها؛ يعنى العملية لا تستقيم يعنى برضه المؤسسات اشتكت من نفس الكلام.

فأنا بقول: طبعا عشان نغير الجهاز، وهو بيشتغل دلوقتى الحقيقة يعنى full time وتطوروا معانا بحيث النهارده يعنى قدرت أوصل الى أنواع إعانات سد العجز، هل هى إعانة سد عجز للخسائر أم إعانة سد عجز لخدمات تطلبها الدولة، هى الدولة تتحملها زى البحوث وزى التجارب أو إعانة سد عجز لعدم وجود مصدر تمويل؟ يعنى ابتدينا نوصل لبعض الأرقام.

فإحنا هنعرض الميزانية، يعنى أنا بقولها بصراحة الصندوق اللى احنا عرضناه وابتدينا نناقشه، أنا شخصيا كنت بحاول أفهمه رغم العملية جدول معمول وقانون صادر، إنما التركيبة بتاعته كانت صعبة. لما عملنا محاولة خلال الأسبوع اللى فات فصلناه الى قطاعات كل قطاع لوحده، طبعا قدرنا نعرف الخبايا اللى موجودة فى داخل الصندوق، وبالتالى كل اللى بنعمله دلوقتى بنصفى الصندوق من العقد اللى موجودة فيه ومن التضخيم اللى موجود فى صندوق الاستثمار.

العملية طبعا أنا مش عاوز ودا اللى كنت بأرجوه، هو التنظيم بتاع وزارة الخزانة فى علاقتها بالتنظيمات الخاصة بوزارة الاقتصاد ووزارة التخطيط يمكن محصلش فيه تعديل جوهرى، معندناش ادارة للقروض بحيث نعرف حسابات القروض شكلها إيه؛ فبيلجأوا ياإما لوزارة الاقتصاد أو الى البنك المركزى. العلاقة بين التخطيط وبين الخزانة، بييجى فى آخر لحظة بتعطى أرقام وبيحصل مراجعة فورية فى ظرف يوم أو يومين؛ يعنى التربيط الموجود مهواش فعلا مضبوط بحيث تبقى البيانات متاحة نقدر نتابع.

الحاجة التانية: الميزانية ملهاش قيمة ما لم يكن هناك جهاز بيدينى أرقام فعلية بيقول لى السنين اللى فاتت حصل فيه إيه، وعملية المتابعة تكون مستمرة. لا يوجد لا فى

وزارة الخزانة ولا فى أى موقع، أنا باحاول أحصل على معلومات حاليا أن أعيد تنظيم الوزارة، المفروض إن ميزانيات الشركات الفعلية بطلع نتائج على ضوئها بنقدر نقول الماضى حصل فيه إيه؛ وبالتالى المستقبل هيحدث فيه إيه؟ لا يوجد نظام فى الخزانة حتى هذه اللحظة جهاز عنده هذه الأرقام!

وبعدين برضه اللى أنا فهمته إن برضه فيه صعوبة للحصول على البيانات قبل الطباعة، الأمر اللى بيؤدى إن الميزانيات بتيجى فى الشهرين دول عملية سريعة، يمكن جانب المساومة فيها كان أكتر من جانب الدراسة العلمية للمعاملات الاقتصادية الموجودة فى القطاعات، ويمكن دا دور المؤسسات.. العملية بتحتاج الى وقت بين المؤسسات وبين وزارة الخزانة.

برضه أنا بقول: إن الخزانة مافيهاش جهاز بنفس المستوى القطاع العام تحرك بشدة وأصبح له تأثير على الميزانية. كان المفروض يبقى فيه، يعنى أنا بقول: وكانت الوزارة الرئيسية كان المفروض إنها تبقى رأسها فى القطاع العام، استمر الجهاز الى حد كبير بيسير فى حسابات حكومة والعمليات التقليدية بتاعته، عملية الربط دى هتيجى فى إعادة تنظيم الوزارة فى الفترة الحالية.

أنا بعتقد يعنى نبقى متسرعين شوية لو نحاول أن نهز الهيكل بتاع الميزانية هزة ضخمة؛ لأن الجهاز بقاله سنين بيشتغل بطريقة، وبعدين الفترة ضيقة المفروض إحنا هنخلص الميزانية الأسابيع اللى جاية يعنى عشان مجلس الأمة. فأنا بقول: يمكن ناخد حرية إن احنا هنبسط شوية الميزانية عند العرض، وبعدين ناخد حرية خلال العام إن احنا شكل الأرقام ثابتة إنما الشكل والتفاصيل نقدر نغيره خلال العام بسهولة.

الحاجة التانية: من متابعتى للميزانية، فيه قطاعات فيها مؤسسات وهيئات يعنى جاءت نتيجة تاريخية للتطور بتاع التنظيم الخاص بالوزارة. يخيلى برضه دا لو قدرنا ناخد مايو ويونيه السادة الوزراء المختصين بعض الدراسات اللى احنا عاملينها نعرضها عليهم، بيقدروا يصفوا لنا هذه المؤسسات كما يجب أن تكون. يعنى مثلا مؤسسة الزراعة بنبص نلاقيها مشرفة على الجمعيات التعاونية ومعاها صندوق ومعاها شركة استصلاح أراضى؛ حاجة يعنى تاريخية حصلت، المفروض الحاجات الصغيرة دى كل واحدة تروح ترجع عشان تبقى تبان المؤسسة فى وضعها السليم. عملية التنقية دى بتاع الجهاز نفسه فى هيكله، هتدى دعامة لدراسة حقيقة للمؤسسات فى حد ذاتها بحيث الصورة تبان برضه سليمة.

أنا بعتقد إن العملية فى خلال الشهرين اللى جايين لو ترابطنا إحنا الخزانة مع الأجهزة، يعنى نقدر نعمل تطوير بحيث صورة الميزانية تبان على حقيقتها والأجهزة نفسها ترتاح.

وأنا بعتقد يمكن أهم تطور، الناس عاوزة فى القطاع الاقتصادى تحرر وميزانيات تجارية، وأنا شخصيا بقول: إن دا واجب وأساسى، حكاية الباب الأول والباب التانى والباب التالت فى قطاع الأعمال العملية لا تستقيم مع منطق العملية الاقتصادية بأى حال. وواضح جدا إن الدراسات إحنا فى أثناء المناقشات مع السادة المسئولين، كلما اتجهنا بالمناقشة للناحية الاقتصادية كل ما كان فيه راحة وكنا بنقدر نوصل الى نتائج كويسة؛ يعنى كل ما دخلنا فى الباب الأول وفى التانى وفى الأدوات التجارية وفى الصيانة وفى التشغيل، طبعا كان فيه عدم رضاء!

فأنا بقول: يعنى العملية ناخدها بالتدريج؛ لأن العملية مش عاوزة يعنى نهز الجهاز هزة سريعة، وبعدين الإدارات اللى ناقصة لازم تستكمل، وأنا بعتقد إن دا الخطوة الأولى اللى أنا هعملها بمجرد ما أخلص من الميزانية.

زكى: عندى تعليق صغير هو يمكن أنا اتفهمت غلط، أولا: أنا لا أطالب بهزة فى الوزارة ولا تغيير الأجهزة، ولا بطالب المؤسسات ولا حاجة تتغير المؤسسة اللى تدى بيانات بالطريقة دى مبغيرهاش أبدا. أنا بقول: البيانات بعد لما بتيجى وزارة الخزانة، دا إحنا كنا بنعمل فى مجلس الأمة العملية دى.. نناقش ونطلع شكل الميزانية. التانى: إحنا بنقول: إن الميزانية فيه ميزانية خدمات جارية العجز فيه إيه دا عجز حقيقى مهواش تمويل، وبعدين بنيجى لميزانية الأعمال كلها فائض أو عجز ميزانية الأعمال الجارية.

وبعد، نيجى لميزانية الخدمات وعملها الاستثمارى، دى عاوزة تمويل دى عاوزة قروض مش شرط إن أمولها بضرائب مباشرة مثلا أو بعجز، إحنا بنجمع دول على بعض ونقول عجز، أنا عاوز أعرف العجز الحقيقى اللى لازم أحمل الشعب به. مقدرش النهارده أنا آجى أقول للشعب أنا هعمل خطة بـ ٣٠٠ مليون القروض ٢٥٠ إدينى ٥٠ مليون، طب دى عملية بتاع ١٠ سنين هتاخد منى ليه النهارده ٥٠ مليون؟! إحنا بنفرق بين العجز الحقيقى اللى هو إعانة سد العجز.

فأنا بقول: إعانة سد العجز مهم جدا هنا إنها سد عجز لأن التمويل دا مش سد عجز يعنى، فأنا هنا هو بنقدر نشوف ما هو العجز الذى يحتاج الى إجراءات اقتصادية، وبعدين ماهو العجز التمويلى الذى يحتاج الى إجراءات ادخارية أو يسمح بمديونية معينة لا تعتبر تضخمية. إن مكناش هنفصل بين دى ودى هنظل فى الحلقة المفرغة اللى احنا من سنة ٦٤ فيها.

من سنة ٦٤ كان فيه عجز ١٩٠ مليون جنيه ودا أساس التضخم اللى حصل، لو كان فيه واحد بيقول الـ ١٩٠ مليون دى فيها ١٢٠ مليون ميزانية الخزانة كنا خوفنا ووقفنا، لكن لو كان قال ١٩٠ مليون كلها دى تمويل مكناش نقول: لا.. لكن كون يقول: ١٩٠ وبس مانقدرش نشتغل لأن قد لا تكون أبدا تضخمية وقد تكون تضخمية ١٠٠٪. فأنا مبطالبش إن الأجهزة تتغير فى إجراءات الميزانية مش النهارده وهنمشى فى هذا، لكن أنا بقول: أسلوب وضع الميزانية عند مناقشتها إحنا هنا فى إيد الوزارة ممكن تعملها.

حجازى: دا اللى عملناه دلوقتى.

زكى: ماهو لازم نمشى فيه على أساس إن أنا أنزله على مستوى المؤسسات، يعنى إنت بتقدر تعرف الإجمالى وبتقدر تعرف المؤسسة دى عاوزة عجز تمويل إيه وعجز عن الخسارة إيه، إحنا مش طالبين أكتر من هذا.

حجازى: لا.. هم طالبين أكتر من هذا.

زكى: لا.. أنا بقول على الحالى دلوقتى.

حجازى: الحالى ماهو دا اللى احنا عملناه دا اللى احنا وصلنا له، يعنى إحنا وصلنا دلوقتى يافندم إن احنا نصور قطاع الخدمات كقطاع خدمات عجزه قد إيه، تأثيره على العجز دا لازم نناقشه.

وبعدين مسكنا الجزء التانى: قطاع الشركات، عملنا له جدول عنده استثمارات وعنده عملية تمويل، فبنقدر نقول موقف الشركات شكله إيه؟ وبعدين عملنا الصورة التالتة: المؤسسات العامة والهيئات العامة اللى بتعمل، برضه أظهرنا مركزها لوحده. بعد كده نتج من

ده إن الخدمات عنده عجز وإن قطاع الأعمال عنده عجز عاوز تمويل، فقلنا: التمويل هييجى منين؟ هييجى يااما من مدخرات يااما من قروض تسهيلات ائتمانية أو الجهاز المصرفى.

فالصورة بهذا الشكل أصبحت مقسمة الى أجزاء واضحة، يعنى سهل أى واحد يقدر يقراها مش ضرورى يعرف. لما بنركب الأمر فى بعضه، بيطلعوا هم صندوق الاستثمار الصادر بالقانون اللى هو أصلا مكانش فى الجداول دى واضحة فإحنا كل اللى عملناه فككناها، وأنا بعتقد إنه هنصل الى عرض الميزانية بهذا الشكل.

والجدول الآخرانى بيبقى جدول تجميعى مالوش تأثير، ويبقى ماشيين فى حدود القانون.

وفى نفس الوقت بسطنا شكل الميزانية، وظهر أنواع العجز اللى موجود كل قطاع لوحده بحيث يبان تأثيره؛ فدا حققناه خلاص يعنى دا خطوة أولى. وأنا بعتقد إن احنا هنعرض الميزانية بهذا الشكل السنة دى، إنما اللى مطلوب لأن فيه مصادر سنوية مش عندى النهارده معنديش عنها بيانات، والسيد وزير التخطيط بيعلم إن فى جهاز الشركات فيه مصادر تمويلية معنديش بيانات عنها، ومفيش بيانات متاحة بحيث نقدر ندخلها حاليا.

الحاجة التانية: إن الشركات بتشتغل بطاقة انتاجية، مش زى مثلا وزارة زى الصحة زى التربية والتعليم بنلاقى الخدمة ثابتة والمصروف الى حد ما ثابت، إنما شركة من الشركات النهارده مثلا النصر للتليفزيون بتقول: غيروا لنا شكل الانتاج فى داخل الشركة يعنى حجم الانتاج بيتغير، الإتاوة بتاعة الحكومة هتنقص ٥٠ ألف ولكن بتشغيل فترة أعلى هتجيب ٢٥٠ ألف فائض.

إذاً حجم الانتاج لما بيتغير بيأثر على اقتصاديات المشروع، لازم الميزانية تدينى نتائج فى كل حجم انتاج؛ لو شغلت ٥٠٪ طاقة يبقى إيه النتيجة؟ لو شغلت ٦٠٪ طاقة يبقى إيه النتيجة؟ شغلت ٨٠٪ طاقة يبقى إيه النتيجة؟ ١٠٠٪ طاقة يبقى إيه النتيجة؟ الميزانية الحالية متقدرش تجيب الكلام ده.

إحنا طلبنا من بعض القطاعات أثناء المناقشة، إن يقولوا لنا طيب لو رفعنا حجم الانتاج لـ٧٠ – ٨٠ الحالة تبقى إيه؟ هيحصل تحسين. لو نزلنا من ٧٠ لـ ٥٠ لظروف ما هتكون النتيجة عندك إيه؟ فبتدينى صور مختلفة، هى دى اللى أقدر أوازن بها الميزانية. دا حقيقة مش موجود كل الميزانيات على أساس تجارى، إنما نظرا لمنشور الخزانة بيضطر ياخد الميزانية التجارية ويشكلها تانى بالطريقة بتاعة الخزانة اللى توافقت كجهات وزارة الخزانة فى

شكلها. إحنا بنقول: لأ.. إحنا هنرجع عشان نمشى مع الميزانيات الموضوعة فى القطاع، بحيث لما أقول له النهارده إن هزود انتاجك ١٠٪ هو على طول بيقدر يدينى النتائج بتاع الـ ١٠٪. دا الكلام دا مش موجود حاليا عندى، دا اللى احنا اتفقنا عليه مع القطاعات إن احنا فى خلال العام بمجرد الانتهاء من الميزانية هندخل فى عملية تطبيقية معاهم؛ بحيث ييجى فى نهاية السنة يبقى مش محتاجين للميزانية التقليدية دى، يبقى عندى إطارات معينة إن المصنع دا بيشتغل بنمط معين، لو اشتغل بالنمط دا يجيب لى نتيجة لو رفعناه يبقى بنتيجة لو خفضناه يبقى عندنا النتيجة، مش محتاجين للاتصال اللى موجود حاليا الحقيقة.

وأظن قطاع الصناعة كل الميزانيات بتعد على أساس التجارى، إنما لما بيجى يعرضها للخزانة بيرجع يضطر يحطها فى الجداول بتاعة الخزانة. أنا بقول: لأ.. الخزانة مستعدة نعمل نظام اللى بنتلقى به كل البيانات اللى جاية من القطاعات بشكلها التجارى؛ يعنى أنا عشان أعرف ربح وخسارة شركة مشغل جهاز النهارده، ويمكن الأخ البشرى شاف الصبح براجع الأرقام الى ما كانت عليه يعنى فى الشركة، عشان أقدر أعرف ربح وخسارة الشركة. يعنى إحنا هنمشى السنة دى فى حدود التبسيط اللى احنا عملناه، على أساس إن احنا إن شاء الله على الميزانية اللى جاية هنغير النظام كله.

جاب الله: هو لو سمحت لى يافندم.. أنا بتفق مع الدكتور حجازى فى إن قطاع الأعمال لازم يبقى له حرية وميزانية تجارية.. الى آخره، إنما الميزانية بالوضع الحالى بقول: تكاد تكون صورية يعنى ميزانية باب أول ومستلزمات انتاج وتحويلات و.. و.. الى آخره.

هذه الميزانية بتتعمل حتى تعرض، وبعد كده مفيش أى متابعة لها من أى جهاز، المفروض الجهاز المصرفى يبقى يتابعها لا الشركات عايزة الجهاز المصرفى ولا المصارف نفسها راغبة ولا قادرة.. فالعملية سياسية.

الوضع الحقيقى، أنا مش بميل إن الخزانة تدخل فى تفاصيل برامج التشغيل ولا الطاقات الانتاجية لكل شركة، ولا تضع هذه المحاسبات. أنا بقول: أبسط العملية لأكثر من هذا إن المؤسسات العامة هى أجهزة الرقابة الحقيقية التى يجب أن تكون مسئولة عن تحقيق أهداف معينة فى الشركات التابعة لها، الخزانة يكفى لها إنها تطلب بعد الدراسة التفصيلية لكل شركة وأعمالها إنها بتحقق أهداف فائض أعمال، وبتسيب هذا الرقم الوحيد هى للخزانة بتطالب المؤسسة؛ إذاً مجموع الشركات بتاعته مطالبة فائض أعمال على هذا العام قدر كذا.

وبعدين بتسيب كل الرقابة المالية من المؤسسة وقطاع أجهزة المؤسسات، وعندها الجهاز الفنى وعندها الجهاز المالى؛ بحيث إن هو يبقى عنده المرونة فى تعديل قوائم التشغيل مع الشركات بتاعته بما آخر العام يقدر يحقق هذا الهدف. لكن لو دخلنا فى أى تفاصيل أخرى خلاف هذا، هتبقى برضه صعب لا جهاز الخزانة ولا الجهاز المصرفى ولا جهاز المحاسبات يقدر يعمل دى إلا بعد ٤ – ٥ سنين لما تتحقق العملية، وبعيدة كل البعد عن الصورة الحقيقية التى تمت.

فأنا بقول: بس المثال لو اشتغل بطاقة أو زود الطاقة فيدى ٢٥٠ ألف، ما أخشاه إنه مايقدرش يزود الطاقة أو لو زود الطاقة يمكن مايقدرش يتصرف فى الانتاج، ويرجع تانى الخطأ يبقى الميزانية اللى حطناها برضه على أساس افتراضى. لكن أنا بفترض عشان الميزانية بيطالب كل قطاع بفائض معين.. فدا يمكن التبسيط الكامل اللى فى العملية.

النقطة التانية اللى أثيرت فيما يتعلق بتمويل العجز: الحقيقة دى نقطة مهمة أنا مش شايف فيه فرق بين الاتنين.. إن أنا أمول هذا العجز من الخزانة أو البنوك إذا كانت الشركات فى تمويل هذا العجز غير قادرة على السداد؛ يعنى لو كان التمويل دا تمويل مؤقت لعملية معينة إنه يشغل بها بضائع وهيبيعها فى خلال السنة أو أكثر وبعدين هيسددها، تبقى تلجأ للبنوك – زى ما السيد وزير الاقتصاد بيقول – لأن هيبقى تمويل تجارى عادى. أغلب الحالات ليه بيلجأوا للخزانة؟ حقيقة إن هذه الشركات غير قادرة على تمويل هذا العجز، وهو عجز حقيقى هو بيبدأ ظاهريا عجز تمويل لكن نتيجة عدم السيولة الكافية لدى الشركات، ونتيجة إن خسائرها فى آخر السنة مش بتدى الفائض الذى يكفى لهذا المبلغ، فيبقى بالتالى والصورة واضحة فى كثير من القطاعات وكثير من الشركات اللى استدانت من البنوك فضلت تستدين من البنوك؛ فتراكمت فى قطاع المقاولات وقطاع السياحة وقطاعات كثيرة جدا سنة بعد أخرى حتى حصلت على مبالغ كبيرة جدا. طب ماهو برضه لما تاخد تمويل العجز من البنوك، طب ما هى كلفت موارد الدولة فى البنك المركزى وفى الجهاز المصرفى اللى كان هيموله الخزانة فهى سيان. هى العملية عايزة تفصيل كبير جدا فى شكل الميزانية، لكن أنا بشك أيضا إن فى خلال الشهر أو اتنين بتاع الميزانية نقدر نعيد الوضع فى المؤسسات والشركات ونعيد تصوير الميزانية.

عبد الناصر: هو أنا لى ملاحظة برضه يمكن اتكلمنا فيها قبل كده مرات، لما كنا فى القطاع العام فى المؤسسة الاقتصادية كان الوضع مختلف عن القطاع العام النهارده؛ ماكانتش المشاكل دى موجودة أو كان القطاع العام بيمول نفسه من البنوك. وبعدين برضه لما نيجى مثلا لمؤسسة بنك مصر حتى قبل المؤسسة الاقتصادية، بنك مصر وشركاته وكان بيعمل استثمارات جديدة وبياخد قرض للتمويل والكلام دا مكناش..

إحنا الحقيقة كانت ميزانيتنا ٢٠٠ مليون جنيه أو ٢٥٠ مليون جنيه ومكناش داخلين فى مشاكل. إذاً هو الموضوع الحقيقة العملية كلها عايزة اصلاح اقتصادى ونعمل عملية جديدة، وأنا بقول: إن احنا فى عملية الاصلاح الاقتصادى لازم نمشى على النمط الرأسمالى برغم إن عندنا قطاع عام؛ بمعنى إن الشركة اللى متحققش ربح أو الشركة اللى بتخسر فى النظام الرأسمالى بيحصل لها إيه؟ بتتصفى.

وبعدين النهارده فى عمليات التمويل برضه أنا رأيى نشتغل على أساس النظام الرأسمالى، لما كان عبود عايز يعمل السماد عمل إيه؟ عمل أسهم وخد قرض من أمريكا وسدده، والحكومة الحقيقة مدخلتش فى العملية.

النهارده بالنسبة للاستثمارات الجديدة، فيه فرق بين إن أنا بدى استثمارات لا تسدد اللى هى أصلا رأس المال، وإن أنا أدى استثمارات تسدد. الكلام دا حصل كلام عليه قبل كده، فلو مثلا بنقول إن البنك المركزى بنديله الاستثمارات اللى هى عبارة عن ادخارات وقروض خارجية بتطلع ٣٠٠ مليون جنيه أو ٣١٠ مليون جنيه، بييجى فى الصناعة عايز يعمل مصنع فبيسحب من البنك المركزى عشان المصنع دا ٤ مليون جنيه وبعد سنتين أو ٣ سنين هيبتدى يسدد الـ ٤ مليون جنيه، نقول حتى بدون فائدة يبقى كل واحد الحقيقة عايز يخلص مصنعه بسرعة، كل واحد عايز يزود انتاجه، ومحدش يجيب مصنع أو يجيب حاجة مابتنتجش أو مابتكسبش ولازم العملية تبقى مكسب، وبعدين نمشى بعد كده على أساس المؤسسة اللى بتخسر نقفلها.

حجازى: هو يافندم دا اتجاه هو أصل الوضع فعلا عاوز مثل هذا الإجراء، إجراء اقتصادى بيدينا اقتصاديات كل قطاع بحيث إن العلاقة تكون مباشرة. المسألة مش سلطان وزارة الخزانة إطلاقا، دا العملية النهارده مؤسسات بتدى خطابات ضمان النهارده بدل البنوك، وبعدين خطابات الضمان مش بتتسدد فبيرجع للخزانة يقول له: إدينى إنت ضامن إدفع بقى بالنيابة عنه!

عبد الناصر: يبقى النقطة اللى عايزين نتكلم فيها، فين نقطة الابتداء عشان نعمل اصلاح اقتصادى؟

حجازى: دلوقتى يافندم أنا عندى صورة عن كل القطاعات بموقف كل مؤسسة على حدى.. كل مؤسسة إيه موقفها ومواقف شركاتها حسب البيانات اللى ناقشناها معاهم.

عبد الناصر: أنا مش بتكلم فى الميزانية وفى الموقف.

حجازى: أصل عشان أبتدى آخد إجراء اقتصادى أعرف الموقف الحالى إيه؟

عبد الناصر: أنا بتكلم على لازم يكون عندنا صورة لاصلاح اقتصادى بالنسبة لجميع القطاعات ونبتدى بها؛ لأن الحقيقة المشكلة اللى احنا بنتكلم فيها النهارده بنتكلم فيها للمرة الألف، وبعدين الأمور بتسير على ما هى عليه وتطلع فعلا الميزانية ميزانية صورية، وبعدين لا نستطيع أن نترجم الميزانية الى ميزانية نقدية، وبعدين نحد استثمارات وتطلع استثمارات، وهمية وبعدين نحسب الزيادة فى الدخل القومى بنسبة معينة، وبعدين يطلع فى الآخر مفيش زيادة لا فى الانتاج ولا فى الدخل القومى!

فالعملية الحقيقة وممكن يعنى الميزانية نأخرها.. يعنى ممكن نأخر الميزانية لغاية أول يوليو، وممكن تطلع بقرار بدل ما نوديها مجلس الأمة.

حجازى: وممكن نشتغل على الميزانية النقدية.

عبد الناصر: وممكن مثلا بناخد شهرين، عندنا مايو ويونيه إذا كنا نقدر نوضع أسس للاصلاح الاقتصادى بحيث إن احنا مانمشيش سنة تانية الحقيقة بالطريقة دى، وبعدين هنبص نلاقى نفسنا غرقانين السنة الجاية غرقة أكبر ممكن فى اللجنة الاقتصادية.

حجازى: لو سمحت لى يافندم نعرض الصورة بالوضع الحالى؛ لأن احنا دخلنا فى تفسير فعلا حسب ماهو موجود فى الجداول الحالية. يعنى حاليا إحنا بنحاول نعرف برضه كل الجوانب اللى اتكلمنا عليها النهارده بأكثر تفصيل؛ بحيث كل قطاع يعرف موقفه.. كل قطاع لوحده بتنظيماته، وممكن على ضوء هذا نقول إيه الإجراءات الاقتصادية اللى ممكن تحدث فى داخل كل قطاع.

عبد الناصر: وإزاى تمسك كل قطاع لأنه هيفلت منك لأنه برضه بيروح واخد الفلوس وماشى، وبعدين مثلا بيتحط فى الميزانية إن المشروع هيتكلف مليون جنيه وبعدين الحقيقة يطلع هيتكلف ٣ مليون جنيه! ونبص نلاقى نفسنا داخلين فى مشاكل والعملية كلها عملية صورية.. الواحد يحط لك فى مشروع ٥٠ ألف جنيه وهو مشروع هيتكلف ٢ مليون جنيه! وغصب عنك السنة الجاية هتحط له باقى العملية، إزاى الحقيقة نلم العملية؟

حجازى: فندق مثلا بـ ٣مليون وصل ٥,٥ مليون ولا يمكن يجيب اقتصادياته!

عبد الناصر: إزاى نقطة الابتداء بحيث نعمل اصلاح اقتصادى بالنسبة لكل العملية؟

جاب الله: هو طبعا المشاكل اللى موجودة مشاكل طبعا كثيرة ومعقدة، إنما أحب أقول قبل ما أدخل فى بعضها: إنه برغم هذه المشاكل، ففى السنة اللى جاية اللى احنا داخلين عليها هنقدر نستثمر أكتر من السنة اللى فاتت، ولسه فى الميزانية ماحطناش إيدنا على كل مصادر التمويل؛ مازال التمويل اللى موجود فى الشركات ويمكن فى تقديرى بتاع ٣٠ – ٤٠ مليون جنيه برضه مش ظاهر فى صندوق الاستثمار.

مازال نقطة زى سداد القروض، ممكن إن احنا ننتفع بجزء من هذه القروض فى التمويل؛ يعنى هذه القروض تمثل طاقة تمويلية حتى ولو مقدرش صندوق الاستثمار إنه يجددها. يعنى طاقتنا على التمويل مازالت فى حقيقتها أكتر من أرقام صندوق الاستثمار ما تصوره؛ فمن ناحية استثمارات السنة اللى جاية الصورة مش هتكون سيئة، إنما المشكلة فى حقيقتها إن قواعد الآداء الاقتصادى فى الانتاج وفى التمويل وفى وضع خطة مالية.. معندناش هذه القواعد، معندناش تخطيط مالى اشتراكى لحد النهارده معندناش قواعد

لاقتصاديات الانتاج والآداء الاقتصادى فى الانتاج اللى سيادتك أشرت إليها فى الأداء الرأسمالى بتاع الشركات. عملية الاصلاح معندناش قواعد لتعبئة وتكوين المدخرات المطلوبة، نظم الضرائب وهياكلها مازالت obsolete بالنسبة لاحتياجاتنا القائمة. القطاع العام أصبح فى انتاجه أو فى استثماراته، بنستثمر فى إنشاء طاقات عاطلة أو بنستثمر فى إنشاء طاقات لو شغلناها بنحتاج لسداد عجز مستمر.. عجز مترتب على نقص الموارد الجارية عن المصروفات الجارية.

وأنا أعتقد إن إعانة سد العجز اللى بتتزايد، وصلت دلوقتى يمكن حوالى ٨٠ مليون جنيه؛ يعنى تمثل فى الجزء الأكبر منها خسارة لرأس المال مش بس مجرد إنها عجز فى تمويل يمكن تداركه عن طريق الجهاز المصرفى!

عندنا استثمارات عشان تدى انتاج يطلع للمخازن بدل ما يطلع للسوق فى الداخل أو فى الخارج. فدى كلها مشاكل فى جملة مجالات، مشاكل فى مجالات الانتاج واقتصادياته، مشاكل فى مجالات تخطيط التمويل القومى على أسلوب اشتراكى؛ لأن معندناش تخطيط مالى اشتراكى عندنا عملية تطفية حرايق فيما يختص بالعملية التمويلية وفيما يختص بالعملية الانتاجية، وفيما يختص بقياس المدخرات القومية وتعبئتها لأعمال الاستثمار. فعملية الاصلاح اللى سيادتك بتشير إليها عملية متعددة الجوانب فى الواقع، وتشمل كذلك الأسعار وضرورة إيجاد جهاز سعرى يمكن إنه يقود استخدام الموارد قيادة رشيدة.

فعملية الاصلاح متعددة الجوانب ولا يمكن إنها تؤخذ بجزئيات أو فى تفاصيل؛ يعنى ياتتعمل once over all يإما هنفضل برضه العملية الاقتصادية متداخلة كلها مع بعضها، وأى تعب فى أى جزء منها بينعكس على بقية الأجزاء.

فأنا فى تقديرى لو سمحت لى سيادتك.. إنه عملية الاصلاح الاقتصادى ضرورية جدا لحماية الاقتصاد الاشتراكى نفسه والقطاع العام نفسه اللى عجزه بيتزايد وصل ٨٠ مليون جنيه، إنما هتاخد وقت وعايزة تكريس جهود كل المتخصصين فى هذه المادة مش بس اللى فى الوزارات. يعنى عايزين نحط code للأداء الاقتصادى فى الانتاج ونلتزم به، وcode وأسلوب للتخطيط المالى وللمدخرات وكل الأداء الاقتصادى؛ بحيث إنه مانسيبش مجال نتركه يستشرى تعبه وينتشر على بقية المجالات. إنما بالنسبة للمرحلة اللى احنا فيها وللسنة الجاية، الاستثمارات هتكون أكتر من السنة الماضية، وممكن مع تنبهنا دا ووعينا دا إن احنا نرشدها بإعادة المناقشة برضه فى بعض المشروعات، وممكن الحد من إعانات سد العجز

للمشروعات اللى تكون واضح جدا إن خسائرها ظاهرة، ممكن إن احنا نحد انتاجها عشان نحد خسائرها، وبانتهاء الميزانية نبتدى فى مهمة الاصلاح الاقتصادى الشامل. ودا مش شئ غريب ولا حاجة، كل الدول الاشتراكية مرت به والدول الرأسمالية بتمر بضرورة اصلاحات فى فترات متعاقبة. فإحنا وصلنا الى مرحلة اللى فيها يعنى مرينا بالخبرة دور وبالتجربة دور وبالعلم دور، إن احنا لازم نعمل اصلاح اقتصادى شامل ماينصبش على مجال واحد بل يشمل كل نواحى العملية الاقتصادية.

سليمان: هو يعنى فى رأيى إن نقطة البداية هى إننا الوحدة الانتاجية نحاول نصحح رأسمالها. يعنى هو من سنتين اصطدمنا بنفس المشكلة، فلما نقول إن فيه فى الـ ٣٠٠ شركة اللى عندنا دلوقتى ما يزيد عن ٥٢ ميعرفوش رأسمالهم على وجه التأكيد إيه، فنجد المشكلة أساسا فى إننا نصحح رأسمال كل شركة بحيث إنها تقدر إنها تقف على رجليها. ده طبعا هيحتاج الى تمويل إضافى، مابنقولش إننا بندبره فورا، إنما مفهمش أنا إن شركة أنشأناها جديد بنديها قرض، وبنحسب عليها فوايد وبعدين بنطالبها بتسديد القرض والفوايد؛ يعنى ده مابيحصلش. يبقى لازم لكل شركة رأسمال، وبعدين بنعاملها على إنها وحدة انتاجية مفروض إنها تقف من غير مساندة وتلجأ الى البنوك فى التمويل الإضافى. ده نفسه بينطبق على المؤسسات الانتاجية، المؤسسات الانتاجية عندنا الكثير من المؤسسات انتاجية بتمارس انتاجها بنفسها، ودى قلنا إنها لابد أنها تعامل معاملة شركات؛ مؤسسة اللحوم مؤسسة الدواجن مؤسسة الطيران، كل المؤسسات دى مننظرلهاش على إنها مؤسسات، إنما ننظر إليها على إنها وحدات انتاجية بتمارس نشاطها بنفسها، ولابد أن يكون لها رأسمالها، تعامل معاملة الشركات.

فكرنا أيضا فى المؤسسات الإشرافية، وهل يكون لها ذمة مالية ولاّ لأ؟ يعنى هو فيه ميل من القطاعات إنها تمول نفسها تمويل ذاتى، هنا بتنتفى فكرة صندوق الاستثمار. صندوق الاستثمار عندنا ليس له موارد فى الواقع، ملهوش موارد لأن الموارد بتاعته المفروض إن فائض القطاعات فائض قطاع الأعمال، وبعدين مدخرات قطاع الأعمال مبيحصلش فبنيجى فى ناحية الموارد فبنحط أرقام ما بتتحققش!

فهنا هل المؤسسة الإشرافية تكون لها ذمة مالية ولاّ لأ؟ وهل التمويل الذاتى داخل القطاع مقبول ولاّ لأ؟ يعنى هى القطاعات برضه لها حق؛ لأن الخزانة تحب تاخد متحبش تدى! فعلينا إننا نوازن بين العمليتين، يعنى المفروض إننا نساعد الشركات على إنها رؤوس أموالها تمول من الدولة، وما يفيض عن ذلك تتولى تمويله عن طريق القطاع المصرفى.

دى كلها مشاكل وماظنش إنها تتحل أبدا فى شهرين، إنما ممكن إن فيه بعض الإجراءات اللى نقدر نتفق عليها نعملها، إنما لابد إننا نبدأ من الوحدة الانتاجية أساسا هل هى وحدة يصح لها الحياة أو لأ؟ من هنا يبقى النظر فى كل وحدة من هذه الوحدات على هذا الأساس. بيجى بعد كده عمليات تكاد تكون شبه خدمات وبعدين بنيجى ونحملها أعباء، يعنى لما نيجى نقول السد العالى نحمله فوائد خارجية.. ندفعه الأقساط الخارجية، وبعدين نحمله فوائد داخلية كمان عن الأموال اللى بتقدمها الخزانة إليه، على سبيل المثال أيضا عمليات استصلاح الأراضى دى كلها يجب أنها تعامل معاملة قطاعات الخدمات، اللى احنا يعنى مش معقول إننا هنيجى نبنى مدرسة وبعدين نحمل وزارة التربية والتعليم الفوائد ونضخم بيها الميزانية، ونبص نلاقى الميزانية تضخمت تضخم كبير دون مقابل، العملية يعنى طويلة.

عبد الناصر: المهم نبتدى، يعنى هذه المناقشة أنا بسمعها للمرة الألف، إذا كنتوا يعنى فيه سواء كانت فى اللجنة التنفيذية العليا أو فى مجلس الوزراء أو فى.. يعنى لما الواحد يعنى كفر! وبعدين الآخر تطلع العملية صورية والميزانية فصال وعمليات بهذا الشكل. أنا بقول: إن احنا النهارده وصلنا الى عايزين اصلاح اقتصادى، عايزين الحقيقة نعمل نظام علشان نمشى بيه بالنسبة لكل حاجة. وأنا بقول: إن احنا بالنسبة الى الوحدات الانتاجية لازم نمشى على أسس إحنا اشتراكيين، لكن لازم النظام الرأسمالى هو اللى يمشى واللى المؤسسة الانتاجية إذا مكانتش بتكسب تقفل.. يعنى إذا كانت بتخسر تقفل، وأرجو إنكم تباشروا هذا الموضوع فى اللجنة الاقتصادية.

الشافعى: أنا يمكن سيادة الريس بكره عنده خطاب، والحقيقة إحنا كنا أثقلنا عليه النهارده.

عبد الناصر: لا والله أنا مكنتش ناوى آجى النهارده! (ضحك)

الشافعى: ولذلك الحقيقة يعنى النقط اللى تثار، والسيد الريس بيقول: إنه سمعها للمرة الألف الحقيقة بتتطلب منا إن احنا نضع مسائل يمكن إنها تنتهى فى مواقع معينة؛ بحيث إنها تنتهى الى قرارات بحيث إن السيد الريس يعنى ميتكررش فى كل هذه المواضيع اللى لا أول لها ولا آخر، إنه بالضرورة يبقى هو المرجع الأخير فيها بالنسبة للخط والمبدأ اللى نمشى عليه ده صحيح.

عبد الناصر: هو المشكلة بالنسبة للصورة، ده إحنا قعدنا عملنا يجى ٢٠ اجتماع للجنة التنفيذية العليا، الواحد عايز يعرف الصورة هل هى سوداء ولاّ بيضا ولاّ رمادى، واحد بيقولى سودا وواحد بيقولى بيضا وواحد بيقولى نص نص!

حجازى: لا.. دلوقتى يافندم بالأرقام.

عبد الناصر: ماحدش مش متفقين على الديون ولا على القروض ولا على الإدخار ولا على حاجة، كل واحد بيقول رقم شكل، عايزين نعرف الحقيقة علشان هل الموقف ميئوس منه؟ ولاّ ميئوس ولاّ مش ميئوس؟! (ضحك) لأ أنا رأيى إنه مش ميئوس.

حجازى: الصورة اللى صفيت فى أثناء مناقشة الميزانية بتدى صورة قاتمة أوى.

غانم: والله أنا هقول كلمة باختصار، يعنى سيادتك بتطالب بالاصلاح الاقتصادى اللى هو ضرورة وإحنا بنبحث عن نقطة البداية، ويمكن سمعنا شوية مقترحات من السيد صدقى سليمان الخاصة بتصحيح رأسمال كل وحدة انتاجية والادارة الاقتصادية، وسيادتك وجهت طبعا نحو الادارة الرأسمالية. أنا عندى برضه قطاع انتاجى فى وزارة السياحة وعندى مشكلة الاصلاح الاقتصادى، وكان فى ذهنى إنى أبدأ وفعلا بديت، فلو كل قطاع يبدأ يدرس الاصلاح الاقتصادى فى الجهة اللى بيعمل فيها ونتقدم يمكن فى الجلسة الجاية أو بعد فترة من الزمن بمقترحات باصلاح القطاعات التابعة لكل وزير ونتناقش فى الأسلوب العام، يمكن نصل لنتيجة خصوصا إن ظروف كل قطاع يمكن بتختلف.

يعنى أنا عندى فى قطاع السياحة، مقدرش أقول النهارده إن الشركة اللى بتحقق خسارة نقفلها؛ لأن فيه ظرف عارض اللى هو خاص بالنكسة وانخفاض الخدمة السياحية، وهو ظرف عارض لأن بيزيد عدد السواح.

عبد الناصر: ده إنت قافل فعلا! (ضحك)

غانم: لا.. فتحنا يافندم. إنما اللى عايز أقوله: إن ليه كل وزير ميبدأش بعملية اصلاح أو مشروع للاصلاح الاقتصادى على ضوء المبادئ العامة، يجمع كل ما هو شركة تابعة ليه ويدرس وسيلة الاصلاح الاقتصادى، يقترح طريقة تصحيح رأس المال، طريقة الادارة الانتاجية، إيه اللى يصفى عنده وإيه اللى يبقى، وإيه اللى ممكن يستثمر فى الأجل القريب واللى ممكن يستثمر فى الأجل البعيد.

عبد الناصر: إحنا ممكن فى اللجنة الاقتصادية بنشوفه، تجتمعوا يوم الأحد الجاى.